

تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَلِيحًا

جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

دراسة نقدية

إعداد

د. سعد بن فلاح بن عبد العزيز العريفي

الأستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية

كلية التربية - جامعة الملك سعود

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين،
أما بعد:

فإن الله تعالى لما أهبط آدم عليه السلام وزوجته حواء إلى الأرض أهبطهما على التوحيد والإخلاص لله تعالى دون سواه، ونشأ على ذلك ذريتهما، واستمر الأمر على ذلك عشرة قرون، كما قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: (كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام) ^(١).

ثم حدث الشرك بعد ذلك في قوم نوح عليه السلام؛ حيث أظهروا الغلو في صالحهم وعبادهم، حتى انتهى بهم ذلك إلى عبادتهم من دون الله تعالى، فأرسل الله نوحاً عليه السلام لدعوتهم إلى توحيد الله، فكان أول رسول بعث لمقاومة الشرك بالله، والدعوة إلى عبادة الله تعالى وتوحيده.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: (639 / 23)، والحاكم: (442 / 2) وقال: (صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم: (3289) دون قوله: (كلهم على الإسلام).

وقد ذكر الله تعالى أسماء هؤلاء الرجال الصالحين، الذين جعلهم قوم نوح عليه السلام آلهة يعبدونهم ويتقربون إليهم، فقال تعالى:

﴿ وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ [نوح: 23].

ثم حدث الشرك بعد ذلك في قوم هود عليه السلام، ثم قوم صالح عليه السلام، ثم قوم إبراهيم عليه السلام، ثم توالى ذلك في الأمم والأقوام بعد ذلك، فكلما حدث الانحراف عن التوحيد الذي جاء به نبي من الأنبياء عليهم السلام أرسل الله إليهم من يدعوهم إلى التوحيد، وعبادة الله تعالى، وترك عبادة غير الله، كما قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: 36].

فالشرك بالله تعالى هو أعظم الذنوب، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ^ب وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٨]، ولذا كان الأنبياء عليهم السلام هم أبعد الناس عن الشرك وعبادة غير الله تعالى، وذلك أن الله اصطفاهم للتبليغ عنه والدعوة إلى توحيدهِ والبراءة من الشرك وأهله، كما قال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٦]، ولما كان ذلك هو المتقرر في نصوص الكتاب والسنة، وكان قد وردت بعض

الأحاديث والآثار التي ظاهرها يدل على نسبة شيء من الشرك إلى آدم عليه السلام وزوجته حواء، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿﴾ [الأعراف: ١٨٩ - ١٩٠].

وقد تناقلت كثير من كتب التفسير وغيرها تلك الأحاديث والآثار في نسبة ذلك إلى آدم عليه السلام وزوجته حواء، دون تمحيص لها بمعرفة صحيحها من ضعيفها، وهل ما ورد من الآثار مما أخذ عن بني إسرائيل أم لا؟ لذا أحببت أن أجمع تلك الأحاديث والآثار وأقوم بدراستها وتمييز صحيحها من ضعيفها، وأقوال العلماء في المراد بها وتوجيهها، وقد جعلت ذلك بعنوان: (تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ دراسة عقديّة).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ورود عدد من الأحاديث والآثار في تفسير الآية الكريمة بآدم عليه السلام وزوجته حواء، والتي تدل في ظاهرها على نسبة الشرك إليهما، مما جعل الكثير من العلماء

يستشكل الآية بناء على تفسيرها بذلك، كما قال الألويسي: (وهذه الآية عندي من المشكلات؛ وللعلماء فيها كلام طويل ونزاع عريض)^(١)، وقال رشيد رضا - بعد أن ذكر الإشكال في الآية -: (وَأَمَّا الْإِشْكَالُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ، فَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَفِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ أَيْضًا مِنْ أَنَّ الْآيَةَ فِي آدَمَ وَحَوَاءَ)^(٢)، وقال أبو شهبّة: (وهذه الآية تعتبر من أشكال آيات القرآن الكريم؛ لأن ظاهرها يدل على نسبة الشرك لآدم وحواء، وذلك على ما ذهب إليه جمهور المفسرين من أن المراد بالنفس الواحدة: نفس آدم عليه السلام)^(٣)، فاحتاج الأمر إلى تجلية ذلك كله، وكشف الإشكال الذي أشار إليه بعض المفسرين، بجمع الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة، وتمحيص صحيحها من ضعيفها، ومناقشة أقوال العلماء - من متقدمي المفسرين وغيرهم - في توجيههم لتلك الأحاديث والآثار.

حدود البحث:

يتناول البحث الأحاديث المرفوعة والآثار الواردة عن

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألويسي: (9/ 139).

(٢) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا: (9/ 439).

(٣) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لأبي شهبّة: (ص 209).

الصحابة والتابعين في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١١٠)، وذلك من خلال كتب التفسير المعتمدة في نقل الآثار، وأقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

1- الحاجة إلى تمحيص الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة.

2- تنوع الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في تفسير الآية الكريمة.

3- تنزيه آدم عليه السلام وحواء عن الوقوع في الشرك بالله تعالى.

4- تعدد أقوال المفسرين في المراد بالآية الكريمة، مما يستدعي جمع الأقوال وبيان القول الراجح في المراد بالآية.

إجراءات البحث:

1- جمع الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة من مظانها في كتب التفسير المعتمدة وغيرها.

2- تصنيف الآثار الواردة حسب قائلها سواء الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين.

3- دراسة كل واحد من هذه الأحاديث والآثار دراسة

حديثية، وذلك كما يلي:

أ- تخريج الحديث أو الأثر من الكتب المسندة سواء كتب التفسير أو الحديث.

ب- إذا لم أجده في الكتب المسندة فإني أكتفي بعزو السيوطي له في الدر المنثور؛ حيث عزى بعض الآثار إلى تفسير عبد بن حميد وابن مردويه وغيرهما مما هو الآن في عداد المفقود.

ج- الكلام على رجال الإسناد، واعتمدت في الكلام على الرجال على ما ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب، وقد أخرج عن ذلك عند الحاجة.

د- الحكم على إسناد الأثر بالصحة أو الضعف حسب ما يتضح لي من خلال دراسة رجال الإسناد.

4- العناية بسياق الآية الكريمة وتناوله بالدراسة التحليلية من مختلف جوانبه كالقراءات وتنوع الضمائر ونحو ذلك .

5- ذكر مذاهب العلماء من المفسرين وغيرهم في المراد بالآية الكريمة وتوجيه ما ورد من الأحاديث والآثار.

6- بيان القول الراجح في تفسير الآية الكريمة، حسب ما يتضح لي من خلال دراسة الأحاديث والآثار ، ودلالة السياق ، وأقوال المفسرين.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة،

وذلك كما يلي:

المقدمة : وفيها مشكلة البحث وحدوده وأسباب اختياره.

التمهيد: عصمة الأنبياء عليهم السلام.

الفصل الأول: الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة،

وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في تفسير الآية الكريمة، وفيه

مطلبان :

المطلب الأول: حديث سمرة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث ابن زيد رضي الله عنه.

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: الأثر الوارد عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

المبحث الثالث: الآثار الواردة عن التابعين :

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم

وحواء.

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن التابعين في تفسيرها بما سوى ذلك.

الفصل الثاني: سياق الآية الكريمة، وأقوال العلماء في تفسيرها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك على الخلاف في تفسيرها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القراءات الواردة في الآية وأثرها في تفسيرها.

المطلب الثاني: القول بالوصل والفصل في الآية وأثره في تفسيرها.

المطلب الثالث: تنوع الضمائر في الآية وأثره في تفسيرها.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة، أربعة مطالب:

المطلب الأول: القائلون بأن المراد بها آدم وحواء.

المطلب الثاني: القائلون بأن المراد بها مشركو قريش.

المطلب الثالث: القائلون بأن المراد بها الجنس.

المطلب الرابع: القول بالراجع في هذه المسألة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس.

مَهْيَدٌ

عصمة الأنبياء عليهم السلام

الأنبياء والرسل عليهم السلام شرفهم الله تعالى وأكرمهم بالنبوة واصطفاهم وميزهم على سائر البشر، وحفظهم من كل ما يقدر في نبوتهم من النقائص والذنوب، لتتحقق الحكمة من الأمر بالاقتداء والتأسي بهم، كما في قوله تعالى - بعد ذكر جملة من الأنبياء عليهم السلام - : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدْيِهِمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وعصمة الأنبياء عليهم السلام: هي حفظ الله تعالى لأبيائه عليهم السلام - من الوقوع في كل ما يقدر في نبوتهم وتبليغهم من النقائص وارتكاب الذنوب والمعاصي^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ففي الجملة كل ما يقدر في نبوتهم وتبليغهم عن الله فهم متفقون على تنزيههم عنه)^(٢).

(١) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان: (2/164).

(٢) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم:

وقال الحافظ ابن حجر: (عصمة الأنبياء - على نبينا وعليهم الصلاة والسلام - : حفظهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة)^(١).

وقال الخفاجي في تعريفه للعصمة هي: (لطف من الله تعالى يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء)^(٢).

فالأنبياء - عليهم السلام - معصومون من الخطأ في تبليغ الرسالة، ومن الوقوع في النقائص، ومن كل ما يقدر في نبوتهم ودعوتهم.

وفي تفصيل مسائل العصمة عند العلماء نزاع وأقوال متعددة، إلا أن المتأمل في ذلك يجد أن العلماء قد أجمعوا على بعض المسائل واختلفوا في البعض الآخر، وبيان ذلك كما يلي:

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (502 / 11).

(٢) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض (4 / 39).

1- عصمتهم في تبليغ الرسالة:

مما اتفقت الأمة عليه عصمة الأنبياء- عليهم السلام - في تحمل الرسالة وفي تبليغها؛ حيث نقل إجماع العلماء على ذلك كثير من العلماء كالقاضي عياض وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما. قال القاضي عياض: (وأجمعت الأمة في ما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به، لا قصدا ولا عمدا ولا سهوا ولا غلطا)^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أتوه.... والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين)^(٢).

ومما يدل على عصمة الأنبياء - عليهم السلام - في تحمل الرسالة وتبليغها، ما ورد في القرآن الكريم من وجوب الإيمان بكل ما أنزل عليهم كما في قوله تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(١٣٦) فَإِنَّ ءَامَنُوا

(١) الشفا في أخبار المصطفى، للقاضي عياض: (2/ 123).

(٢) مجموع الفتاوى: (10/ 289).

بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ
وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ [البقرة: 136-137].

وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ
بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا
وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ [البقرة: 285].

وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها المقصود من
النبوة والرسالة؛ فإن النبي هو المنبئ عن الله، والرسول هو الذي
أرسله الله تعالى، فكلاهما مخبر عن الله تعالى، والعصمة فيما يبلغونه
عن الله ثابتة؛ فلا يستقر في ذلك خطأ ولا زلل باتفاق المسلمين^(١).

2- عصمتهم من الكفر والشرك بالله تعالى:

وأجمع العلماء كذلك على أن الأنبياء - عليهم السلام -
معصومون من الوقوع في الكُفْرِ والشُّرْكِ، وقد نقل الإجماع على
عِصْمَةِ الأنبياء - عليهم السلام - من الكفر والشُّرْكِ جملة من
العلماء، كالرجزاني وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما.
قال الإيجي: (وأما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم منه غير
أن الأزارقة من الخوارج جوزوا عليهم الذنب وكل ذنب عندهم

(١) انظر مجموع الفتاوى: (290 / 10).

كفر^(١).

قال الجرّجاني: (وأما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم منه قبل النبوة وبعدها، ولا خلاف لأحدٍ منهم في ذلك)^(٢).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ففي الجملة كل ما يقدر في نبوتهم وتبليغهم عن الله فهم متفقون على تنزيههم عنه)^(٣).
وقال الآمدي: (فما كان منها كفرًا - أي الذنوب - فلا نعرف خلافًا بين أهل الشرائع في عصمتهم عنه)^(٤).

فعصمة الأنبياء - عليهم السلام - من الكفر والشرك بعد النبوة ظاهرة في كون بعثتهم ونبوتهم إنما هي في الدعوة إلى توحيد الله وعبادته، والنهي عن ضد ذلك من الشرك بالله تعالى، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فسيروا في الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ ﴾ [النحل: 36].
ولاشك أن العصمة من الشرك شاملة للشرك بنوعيه الأكبر

(١) المواقف للإيجي: (ص 358-359).

(٢) شرح المواقف (ص 134).

(٣) منهاج السنة: (1/ 472).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام: (1/ 225).

والأصغر؛ إذ الشرك يطلق على كلا النوعين، كما هو ظاهر في كثير من نصوص الكتاب والسنة.

وأما قبل النبوة فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: عصمتهم من ذلك قبل البعثة صيانة لما اصطفاهم له من مقام النبوة، وقد ذهب إلى ذلك جملة من العلماء من المتكلمين وغيرهم، حتى ادعى البعض الإجماع على ذلك كما تقدم في كلام الجرجاني.

القول الثاني: جواز ذلك عليهم قبل نبوتهم، لكون القرآن

الكريم قد أخبر عن بعضهم كلوط وشعيب- عليهما السلام- أنها

كانا على دين قومهما قبل البعثة، فقال تعالى عن لوط في دخوله في

دين إبراهيم- عليهما السلام-: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ

رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٦﴾﴾ [العنكبوت: 26]، وقال تعالى عن

شعيب عليه السلام أنه قال لقومه لما دعوه إلى الرجوع إلى ملتهم: ﴿قَدْ

أَفْتَرَيْنَا عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّسْنَا اللَّهُ مِنهَا﴾ [الأعراف: 89].

وقد ذهب إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وبسط الكلام

على ذلك في أكثر من موضع، ومما قاله- رحمه الله-: (التحقيق : أن

الله- سبحانه- إنما يصطفى لرسالته من كان خيار قومه حتى في

النسب، كما في حديث هرقل، ومن نشأ بين قوم مشركين جهال، لم

يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم، إذا كان معروفاً بالصدق

والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه، وترك ما يعرفون قبحه... وليس في هذا ما يُنْفَرُ عن القبول منهم؛ ولهذا لم يذكره أحد من المشركين قادمًا^(١).

وقد استدل - رحمه الله - على ذلك بما تقدم من الآيات في حوار شعيب عليه السلام لقومه، وعلق على ذلك بقوله: (ظاهره دليل على أن شعيبا والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم؛ لقولهم: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾، ولقول شعيب: ﴿أَنْ نُّعُودَ فِيهَا﴾ ﴿أَوْلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ﴾^(٨٨)، ولقوله: ﴿قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ فدل على أنهم كانوا فيها، ولقوله: ﴿بَعْدَ إِذْ بَخَّنا اللَّهُ مِنْهَا﴾.

فدل على أن الله أنجاهم منها بعد التلوث بها؛ ولقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾، ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً على قومه؛ لأنه صرح فيه بقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشُعِيبُ﴾؛ ولأنه هو المحاور له بقوله: ﴿أَوْلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ﴾^(٨٨) إلى آخرها، وهذا يجب أن يدخل فيه المتكلم، ومثل هذا في سورة إبراهيم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾^(١٣) الآية [إبراهيم: 13]...^(٢).

(١) مجموع الفتاوى: (30 / 15).

(٢) المرجع السابق: (29 / 15).

وهذا الذي ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية هو الذي تدل عليه الآيات - كما تقدم - لاسيما ما ورد في قصة شعيب عليه السلام مع قومه، لكن هذا ليس في جميع الأنبياء - عليهم السلام -؛ إذ إن من الأنبياء من عصمه الله قبل بعثته من عبادة الأوثان، كما كان ذلك لنبينا صلى الله عليه وآله، وإلى ذلك أشار شيخ الإسلام بقوله: (وما ذكر أنه صلى الله عليه وآله بُغِضَ إليه الأوثان، لا يجب أن يكون لكل نبي؛ فإنه سيد ولد آدم، والرسول الذي ينشأ بين أهل الكفر الذين لا نبوة لهم يكون أكمل من غيره، من جهة تأييد الله له بالعلم والهدى، وبالنصر والقهر، كما كان نوح وإبراهيم).

ولهذا يضيف الله الأمر إليهما في مثل قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [الحديد: 26]، ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [آل عمران: 33]، وذلك أن نوحًا أول رسول بعث إلى المشركين⁽¹⁾.

3- عصمتهم من الوقوع في الذنوب:

اختلف العلماء في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - من الوقوع في الذنوب، فمنهم من منعها مطلقا، ومنهم من منع الصغائر دون الكبائر، ومنهم من منع الإقرار عليها دون فعلها، قال شيخ

(1) مجموع الفتاوى: (31/15).

الإسلام ابن تيمية: (وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع؟ ومتنازعون في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟^(١) .

ويمكن إجمال أهم أقوال العلماء في هذه المسألة في القولين التاليين:

القول الأول: عصمتهم من الذنوب مطلقا كبايها وصغائرها؛ لأن منصب النبوة يجلب عن موافقتها ومخالفة الله تعالى عمدا، ولأننا أمرنا بالتأسي بهم، وذلك لا يجوز مع وقوع المعصية في أفعالهم؛ لأن الأمر بالافتداء بهم يلزم منه أن تكون أفعالهم كلها طاعة، وتأولوا الآيات والأحاديث الواردة بإثبات شيء من ذلك. وهذا القول هو المشهور عن طوائف من أهل البدع من الشيعة وكثير من المعتزلة وبعض الأشعرية وغيرهم^(٢) .

قال النووي: (واختلفوا في الصغائر فجوزها الأكثرون، ومنعها

(١) مجموع الفتاوى: (10 / 292).

(٢) انظر المرجع السابق: (4 / 248).

المحققون، وقطعوا بالعصمة منها، وتأولوا الظواهر الواردة فيها)^(١).
 القول الثاني: جواز وقوع الصغائر من الأنبياء - عليهم السلام -؛ بدليل ما ورد في القرآن والأخبار من نسبة بعض الذنوب إليهم، لكنهم لا يصرون عليها، فيتوبون منها ويرجعون عنها؛ فيكونون معصومين من الإصرار عليها، ويكون الاقتداء بهم في التوبة منها.

وهذا القول قول جمهور العلماء، من الصحابة والتابعين، وعليه أكثر العلماء من المحدثين والفقهاء وأهل الكلام وغيرهم.
 قال القاضي عياض: (أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، ومستند الجمهور في ذلك الإجماع الذي ذكرناه، وهو مذهب القاضي أبي بكر، ومنعها غيره بدليل العقل مع الإجماع، وهو قول الكافة، واختاره الأستاذ أبو اسحاق، وكذلك لا خلاف أنّهم معصومون من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ)^(٢).

وقال ابن الحاجب: (الإجماع على عصمتهم بعد الرسالة من تعمّد الكذب في الأحكام، والإجماع على عصمتهم من الكبائر

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي: (7/407).

(٢) الشفا للقاضي عياض: (2/144).

وصغائر الخسنة^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول)^(٢).

وهذا القول هو الراجح في هذه المسألة، والأدلة عليه كثيرة معلومة لمن تتبع نصوص القرآن والسنة، ولا شك أن القول بذلك مقرون عند العلماء بأمرين:

1 - القول بمبادرتهم إلى التوبة والإنابة من ذلك الذنب.

إن الله تعالى لم يذكر في القرآن الكريم شيئاً من الذنوب عن نبي من الأنبياء إلا مقروناً بالتوبة والاستغفار كقوله تعالى عن آدم وزوجته - عليهما السلام - : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23]، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي

(١) مختصر المنتهى مع شرح العضد (ص 100).

(٢) مجموع الفتاوى: (4/319).

أَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴿٤٧﴾ [هود: 47]، وقوله تعالى عن الخليل عليه السلام:
 ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: 82]،
 وقوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾
 [القصص: 16].

2- القول بعدم إقرارهم على فعل الذنب مهما كان صغيراً.
 قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والقول الذي عليه جمهور
 الناس - وهو الموافق للأثار المنقولة من السلف - إثبات العصمة
 من الإقرار على الذنوب مطلقاً، والرد على من يقول: إنه يجوز
 إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على
 هذا القول، وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه
 الأنبياء) (١).

وقال الشيخ ابن عثيمين: (بعض العلماء - رحمهم الله تعالى -
 قالوا: إنَّ كلَّ شيء وصف النبي نفسه به من الذنوب فالمراد ذنوب
 أمته لا ذنبه هو؛ لأنَّه لا يذنب، وكل خطيئة أضافها لنفسه فالمراد
 خطايا أمته، ولا شك أنَّ هذا القول فيه ضعف؛ لأنَّ الله قال:
 ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَذُنُوبِكِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: 19]، فإنَّ العطف
 يقتضي المغايرة، وليس في ذلك أيُّ قدح في أنَّ الرّسول يقع منه

(١) مجموع الفتاوى: (10/293).

نفسير قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

الذنوب الصغيرة؛ ولكنه لا يقتر عليها، ثم هو مغفور له، وما أكثر ما يكون الإنسان بعد المعصية خيراً منه قبلها في كثير من الأحيان، يخطئ الإنسان ويقع في معصية ثم يجد من قلبه انكساراً بين يدي الله عز وجل وإنابة إلى الله^(١).

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين: (3 / 51).

الفصل الأول:

الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة

وفيه ثلاث مباحث

**المبحث الأول: الأحاديث الواردة في تفسير
الآية الكريمة.**

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة.

المبحث الثالث: الآثار الواردة عن التابعين.

المبحث الأول:

الأحاديث الواردة في تفسير الآية

الكريمة

وفيه مطلبان

المطلب الأول: حديث سمرة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث عبد الرحمن بن زيد.

المطلب الأول: حديث سمرة رضي الله عنه

1- قال الإمام أحمد في مسنده: (305 / 33) حدثنا عبد الصمد، حدثنا عمر بن إبراهيم، حدثنا قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: (لما ولدت حواء طاف بها إبليس - وكان لا يعيش لها ولد - فقال: سميه عبد الحارث؛ فإنه يعيش، فسّمته عبد الحارث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره)⁽¹⁾.

(1) تخريج الحديث:

أخرجه ابن جرير و ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والترمذي والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، والطبراني في الكبير وابن عدي في الكامل.
 فرواه ابن جرير في تفسيره (13 / 309)، عن محمد بن بشار - بُنْدَار، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، به.
 ورواه الترمذي في سننه (5 / 267) عن محمد بن المثني، عن عبد الصمد، به، وقال: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم، عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد، ولم يرفعه).
 ورواه الحاكم في مستدركه: (2 / 545) من حديث عبد الصمد مرفوعاً، ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).
 ورواه ابن عدي في الكامل: (5 / 1700) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث به مرفوعاً.
 ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره: (5 / 1631) عن أبي زُرْعَةَ الرازي، حدثنا هلال

ابن فياض، حدثنا عمر بن إبراهيم، به مرفوعاً.

ورواه الطبراني في الكبير: (215 / 7) من طريق شاذ بن فياض عن عمر بن إبراهيم، به مرفوعاً.

ورواه ابن مردويه - فيما نقله عنه ابن كثير في تفسيره: (482 / 6) - من حديث المعتمر، عن أبيه، به مرفوعاً.

رجال الإسناد:

- عبد الصمد: هو ابن عبدالوارث بن سعيد، العنبري مولا هم التنوري، أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة، التقريب 1 (356) رقم (4080).

- عمر بن إبراهيم: هو العبدى البصري، صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، من السابعة، التقريب: (420 / 1) رقم: (4863)، وانظر: تهذيب التهذيب: (214 / 3).

- قتادة: هو ابن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة، التقريب: (453 / 1) رقم: (5518).

- الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري مولا هم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، وفي سماعه من سمرة خلاف مشهور، مات سنة عشر ومائة، التقريب: (160) رقم: (122).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف.

وقد أعلن ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" بتحقيق: د. سهيل زكار (43 / 5)، بتفرد عمر بن إبراهيم وقال: (حديثه عن قتادة مضطرب، وهو مع

ضعفه يكتب حديثه).

وأعله الحافظ ابن كثير من وجوه ثلاثة فقال - بعد سياقه لأسانيد هذا الحديث -:
(والغرض أن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به.

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعاً، كما قال ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. حدثنا ابن علية عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء بن الشيخير، عن سمرة بن جندب، قال: سمى آدم ابنه "عبد الحارث".
الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً، لما عدل عنه.

قال ابن جرير: (حدثنا ابن وكيع، حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم) تفسير ابن كثير (6/481-482).

وسياتي الكلام عن الآثار الواردة عن الحسن في تفسيره للآية الكريمة ومدى صحة ذلك عنه، في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

وقد يزداد على ما ذكره ابن كثير بعلة رابعة في هذا الحديث، وهي: أن الحسن رواه عن سمرة رضي الله عنه وفي سماعه منه خلاف مشهور، ثم إنه - مع جلالتة - مدلس، ولم يصرح بسماعه من سمرة في هذا الحديث.

قال الذهبي في ترجمة الحسن: (كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضعف احتجاجه). ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: (2/281).

نفسير قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَاحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

=

وقد أشار الألباني إلى هذه العلة، فقال - بعد تضعيفه للحديث -: (الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور ، ثم هو مدلس ولم يصرح بسماعه من سمرة) ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (1/ 516) رقم (342).

المطلب الثاني: حديث ابن زيد.

2- قال الطبري في تفسيره: (318 / 13) : حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: (خدعها مرتين، خدعها في الجنة، وخدعها في الأرض)⁽¹⁾.

(1) تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (5 / 1635) من طريق أصبغ قال: سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول: ... قال رسول الله ﷺ: (خَدَعَهَا مَرَّتَيْنِ)، قال زيد: (خدعها في الجنة، وخدعها في الأرض).

وأورده السيوطي في الدر المنثور: (6 / 701)، وعزاه إلى ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

- يونس: هو ابن عبد الأعلى بن ميسرة الصديقي، أبو موسى، المصري، ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة أربع وستين، وله ست وتسعون سنة، التقريب: (1 / 613) رقم: (7907).

- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي مولا هم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنتان وسبعون سنة، التقريب: (1 / 328) رقم: (3694).

- ابن زيد: هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، العدوي مولا هم، ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين، التقريب: (1 / 340) رقم: (3865).

نفسه فوله نعالون ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَنَّيَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

=

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ وذلك لعلتين:

1- ضعف عبد الرحمن بن زيد الراوي للحديث.

2- الانقطاع بين عبد الرحمن بن زيد والنبي ﷺ.

**المبحث الثاني: الآثار الواردة عن
الصحابة رضي الله عنهم في تفسير الآية الكريمة**

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الأثر الوارد عن سمرة بن جندب**
المطلب الثاني: الآثار الواردة عن أبي بن كعب
المطلب الثالث: الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

المطلب الأول: الأثر الوارد عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

1- قال ابن جرير في تفسيره (310 / 13): حدثني محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا معتمر، عن أبيه، قال: حدثنا أبو العلاء، عن سمرة بن جندب: أنه حدث أن آدم عليه السلام سمى ابنه: "عبد الحارث"⁽¹⁾.

(1) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور: (700 / 6)، وعزاه إلى ابن جرير الطبري، وعبد ابن حميد، وابن مردويه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصنعاني البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين، التقريب (491 / 1) رقم: (6060).

- المعتمر: هو ابن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل، ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين، التقريب: (536 / 1) رقم: (6785).

- أبوه: هو سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، نزل في تيم فنسب إليهم، ثقة عابد من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين، التقريب: (252 / 1) رقم: (2575).

- أبو العلاء: هو ابن الشخير، منسوب إلى جده، وهو يزيد ابن عبد الله بن الشخير العامري، تابعي عابد ثقة، التقريب: (602 / 1) رقم: (7740).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن أبي بن كعب رضي الله عنه

2- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (5 / 1637) (8653)

حدثنا أبي، ثنا أبو الجماهر، أنبانا سعيد بن بشير، عن عقبة، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، قال: (لما حملت حواء أتاها الشيطان فقال: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سمّيه: عبد الحارث، فلم تفعل، فولدت فمات، ثم حملت، فقال لها مثل ذلك، فلم تفعل، ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه يكون بهيمة فتهيها فأطاعاه)⁽¹⁾.

(1) تخرّيج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور (6 / 700)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ.

رجال الإسناد:

- أبوه: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين، التقريب: (1 / 467) رقم: (5718).
- أبو الجماهر: هو محمد بن عثمان التنوخي، أبو الجماهر أو أبو عبد الرحمن، الكفرسوسي، ثقة من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين، وله أربع وثمانون، التقريب: (1 / 496) رقم: (6135).

=

- سعيد بن بشير: هو الأزدي مولاهم، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة، الشامي أصله من البصرة أو واسط، ضعيف، من الثامنة، مات سنة ثمان أو تسع وستين، التقريب: (234/1) رقم: (2277).
- عقبة: هو ابن عبد الله الأصم، الرفاعي البصري، ضعيف وربما دلس، ووهم من فرق بين الأصم والرفاعي كابن حبان، من السابعة، التقريب: (395/1) رقم: (4642).
- قتادة: تقدم في الحديث رقم (1).
- مجاهد: هو ابن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة -، أبو الحجاج، المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، التقريب: (520/1) رقم: (6481).
- الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، لضعف سعيد بن بشير وعقبة الأصم.

3- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : (لما حملت حواء وكان لا يعيش لها ولد أتاها الشيطان فقال: سمياه عبد الحارث يعيش لكما؛ فسمياه: عبد الحارث، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره)^(١).

(١) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور: (٥/٧٠٠)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وأبي الشيخ. ولم أجده عند غيرهما، ولعله مختصر عن الأثر المتقدم.

المطلب الثالث: الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما

4- قال ابن جرير الطبري في تفسيره: (310 / 13): حدثنا ابن حميد قال : حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: (كانت حواء تلد لآدم، فتعبدُّهم لله، وتسميه: "عبيد الله"، و"عبد الله"، ونحو ذلك، فيصيبهم الموت، فأتاها إبليسُ وَاَدَمَ، فقال: إنكما لو تسميانه بغير الذي تسميانه لعاش!، فولدت له رجلا فسماه: "عبد الحارث"، ففيه أنزل الله تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ ﴾، إلى قوله: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾، إلى آخر الآية^(١).

(١) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور: (6 / 702)، وعزاه إلى ابن جرير الطبري. ولم أقف عليه عند غيره.

رجال الإسناد:

- ابن حميد: هو محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين، التقريب: (1 / 475) رقم: (5834).
- سلمة: هو ابن الفضل، الأبرش بالمعجمة، مولى الأنصار، قاضي الري، صدوق كثير الخطأ، من التاسعة، مات بعد التسعين، التقريب: (1 / 248) رقم: (2505).

=

- ابن إسحاق: هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولا هم، المدني نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها، التقريب: (1/467) رقم: (5725).
- داود بن الحصين: هو الأموي مولا هم، أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين، التقريب: (1/198) رقم: (1779).
- عكرمة: هو أبو عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، التقريب: (1/397) رقم: (4673).
- الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لثلاث علل:
- * ضعف محمد بن حميد الرازي.
- * رواية داود بن الحصين عن عكرمة وهو غير موثق في الرواية عنه.
- * رواية ابن إسحاق له بالعنعنة، وقد عرف بالتدليس.

5- قال ابن جرير في تفسيره: (311/13) حدثني محمد ابن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله في آدم: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، إلى قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾، فشككت: أحبلت أم لا، ﴿فَلَمَّا أَتَقَلَّتْ دَعْوَا اللَّهِ رَبَّهُمَا لَيْنٌ آتَيْتَنَا صَالِحًا﴾ الآية، فأتاها الشيطان فقال: هل تدريان ما يولد لكما؟ أم هل تدريان ما يكون؟ أهيمة يكون أم لا؟ وزين لهما الباطل، إنه غويٌّ مبين، وقد كانت قبل ذلك ولدت ولدين فهاتا، فقال لهما الشيطان: إنكما إن لم تسمياه بي، لم يخرج سوياً، ومات كما مات الأولان! فسميا ولدهما: "عبد الحارث"؛ فذلك قوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، الآية (1).

(1) تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن سعد به مختصراً، وفيه تصحيف حيث تصحفت (حدثني أبي) إلى (حدثني إليّ).
وأورده السيوطي مختصراً وعزاه إلى ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما.
رجال الإسناد:
- محمد بن سعد: هو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد ابن جنادة العوفي، قال الخطيب: هو لين في الحديث، مات سنة 276هـ، تاريخ بغداد (3/268) رقم: (866)، ولسان الميزان: (7/150).

- أبوه: هو سعد بن محمد بن الحسن العوفي: ضعيف جدًّا، سئل عنه الإمام أحمد، فقال: (ذاك جهمي)، ثم لم يره موضعًا للرواية، تاريخ بغداد: (10 / 183) رقم: (4696)، ولسان الميزان: (4 / 33).
- عمه: أي: عم سعد، وهو الحسين بن الحسن بن عطية العوفي، كان على قضاء بغداد، قال ابن معين: (كان ضعيفًا في القضاء، ضعيفًا في الحديث)، مات سنة 201 هـ، الجرح والتعديل:
- (3 / 48)، ولسان الميزان: (3 : 155).
- أبوه: هو الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي، ضعيف، من السادسة، التقريب: (1 / 162) رقم: (1256).
- جده: هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي، الجدلي بفتح الجيم والمهملة، الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًا مدلسًا، من الثالثة، التقريب (1 / 393) رقم: (4616).
- الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، وهو مسلسل بالضعفاء من أسرة واحدة.

6- قال ابن جرير في تفسيره: (311 / 13) حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: (لما ولد له أول ولد، أتاه إبليس فقال: إني سأنصح لك في شأن ولدك هذا، تسميه: "عبد الحارث"!)، فقال آدم: أعوذ بالله من طاعتك!، قال ابن عباس: وكان اسمه في السماء "الحارث" - قال آدم: أعوذ بالله من طاعتك، إني أطعتك في أكل الشجرة، فأخرجتني من الجنة، فلن أطيعك، فمات ولده، ثم ولد له بعد ذلك ولد آخر، فقال: أطعني وإلامات كما مات الأول!، فعصاه، فمات، فقال: لا أزال أقتلهم حتى تسميه: "عبد الحارث"، فلم يزل به حتى سماه: "عبد الحارث"، فذلك قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، أشركه في طاعته في غير عبادة، ولم يشرك بالله، ولكن أطاعه^(١).

(١) تخريج الأثر:

لم أجده عند غير ابن جرير، ولم يورده السيوطي في الدر المنثور.

رجال الإسناد:

- القاسم: هو ابن الحسن بن يزيد، أبو محمد، الهمداني الصائغ، وكان ثقة، مات

في سنة اثنتين وسبعين ومائتين، تاريخ بغداد: (431 / 14).

- الحسين: هو ابن داود المصيبي، المحتسب، الملقب: سنيد بنون ثم دال مصغرا،

=

ضعف مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين، التقريب (1/257).

- حجاج: هو ابن محمد المصيبي الأعور، أبو محمد، ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين، التقريب: (1/153) رقم: (1135).
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها، التقريب: (1/363) رقم: (4193).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لثلاث علل:

* ضعف الحسن بن داود المصيبي.

* اختلاط حجاج بن محمد في آخره، ورواية الحسن عنه بعد اختلاطه، ولذلك كان يقبل تلقينه له.

* أن ابن جريج لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه ولم يلقيه.

7- قال سعيد بن منصور في سننه: (5 / 173) أخبرنا عتاب

ابن بشير، أخبرنا خصيف، عن مجاهد وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله ﴿عَلَىٰ﴾: ﴿فَلَمَّا آتَيْتُمَا دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِن آتَيْنَا صَلَاحًا لَّنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (١٨٩) ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا﴾، قال: إن حواء لما حملت أتاه إبليس فقال: إني أنا الذي أخرجتكما من الجنة، فإن لم تطيعيني لأجعلن لابنك قرنين فليشقن بطنك أو لأخرجنه ميتا، فقضى أن خرج ميتا، ثم حملت الثاني فقال لها مثل مقالته، فقالت له حواء: أخبرني ما الذي تريد أن أطيعك فيه؟ قال سميه: عبد الحارث، ففعلت فخرج بإذن الله سويا، فذلك قوله ﴿عَلَىٰ﴾: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ (١).

(١) تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (5 / 1634) من طريق شريك، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به مثله، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

رجال الإسناد:

- عتاب بن بشير: عتاب بن بشير - بفتح أوله -، الجزري، أبو الحسن أو أبو سهل، مولى بني أمية، صدوق يخطئ، وروايته عن خصيف منكورة، من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها، التقريب: (1 / 380) رقم: (4419).

=

- خصيف: هو ابن عبدالرحمن الجزري، أبو عون، صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، التقريب: (139 / 1) رقم: (1718).
- مجاهد: تقدم في الأثر رقم (2).
- سعيد بن جبير: هو الأسدي مولا هم، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، التقريب: (234 / 1) رقم: (2278).
- الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لكون عتاب بن بشير رواه عن خصيف، وروايته عنه أنكرها الأئمة.

8- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (5 / 1633) حدثنا علي بن الحسين الهسنجاني، ثنا أبو عمر الحوضي، ثنا خالد بن عبد الله، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس - في هذه الآية، يعني: قوله - : ﴿لَئِن آتَيْنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ، قال : ما أشرك آدم أن ضربه لمن بعده⁽¹⁾ .

(1) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور: (6 / 705) وعزاه إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم. وقد وقع سقط في تفسير ابن أبي حاتم - كما هو ظاهر في نص الأثر المتقدم - وصوابه - كما في الدر المنثور -: (عن ابن عباس قال: ما أشرك آدم، إن أولها شكر، وآخرها مثل ضربه لمن بعده).

رجال الإسناد:

- علي بن الحسين الهسنجاني: لم أجده بهذا الاسم، وفي الجرح والتعديل: علي بن الحسن، فلعل الحسين تصحف عن الحسن، وهو أخو عبد الله بن الحسن، روى عن يحيى بن عبد الله بن بكير، وسعيد بن أبي مريم، وزكريا بن نافع الأرسوفي، وأبي الوليد الطيالسي، قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه، وهو ثقة صدوق، الجرح والتعديل: (6 / 181).

- أبو عمر الحوضي: هو حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة - بفتح المهملة، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الموحدة -، الأزدي النمري - بفتح النون والميم -،

أبو عمرو، الحوضي - وهو بها أشهر - ثقة ثبت، من كبار العاشرة، مات سنة 25هـ، التقريب: (1/172) رقم: (1412).

- خالد بن عبد الله: هو ابن عبد الرحمن بن يزيد، الطحان الواسطي، المزني مولاهم، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، التقريب: (1/189) رقم: (1647).

- عطاء: هو ابن السائب، أبو محمد ويقال: أبو السائب، الثقفى الكوفى، صدوق اختلط، ورواية خالد الواسطي عنه بعد اختلاطه، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين، التقريب: (1/391) رقم: (4592)، وتهذيب التهذيب: (3/103).

- سعيد بن جبير: تقدم في الأثر رقم (7).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لاختلاط عطاء بن السائب، ورواية خالد بن عبد الله الواسطي عنه بعد الاختلاط.

9- عن ابن عباس في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾، قال: (كان شركا في طاعة، ولم يكن شركا في عبادة) (١).

(١) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور: (6 / 705) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من قوله، وعزاه إلى عبد بن حميد، ولم أقف عليه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عند غيره.
ورواه بهذا اللفظ ابن جرير الطبري في تفسيره: (13 / 312) بسنده عن قتادة من قوله - كما سيأتي - (ص 52).

**المبحث الثالث: الآثار الواردة عن
التابعين في تفسير الآية الكريمة.
وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول: الآثار الواردة عن التابعين في
تفسيرها بأدم وحواء.
المطلب الثاني: الآثار الواردة عن التابعين
في تفسيرها بما سوى ذلك.**

المطلب الأول: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء.

أولاً: مجاهد:

10 - قال ابن جرير في تفسيره: (312 / 13) حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٩٠) قال: كان لا يعيش لآدم وامرأته ولد، فقال لهما الشيطان: إذا ولد لكما ولد فسمياه: "عبد الحارث"!، ففعلا وأطاعاه، فذلك قول الله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ الآية^(١).

(١) تخريج الأثر:

لم أقف عليه مسنداً عند غير ابن جرير، وقد أورده الواحدي في أسباب النزول (82 / 1)، ولم يذكره السيوطي في الدر المنثور.

رجال السند:

- محمد بن عمرو بن العباس، الباهلي البصري، ذكره ابن حبان في الثقات، ونقل الخطيب البغدادي توثيقه عن عبدالرحمن ابن يوسف.

الثقات لابن حبان: (107 / 9)، وتاريخ بغداد: (213 / 4).

- أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم، الشيباني، أبو عاصم

النيل، البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثني عشر أو بعدها، التقريب:
(280 / 1) رقم: (2977).

- عيسى: هو ابن ميمون الجرشي - بضم الجيم وفتح الراء والمعجمة -، ثم المكي،
أبو موسى، يعرف بابن داية - بتحتانية خفيفة -، ثقة، من السابعة، التقريب:
(776 / 1) رقم: (5334).

- ابن أبي نجیح: هو عبد الله بن يسار، المكي، أبو يسار، الثقفي مولا هم، ثقة رمي
بالقدر وربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين، التقريب: (326 / 1)
رقم: (3662).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

ثانياً: سعيد بن جبير:

11- قال ابن جرير في تفسيره: (307/13) حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن سعيد بن جبير، قوله: ﴿ أَثَقَلْتَ دَعْوَا اللَّهِ رَبَّهُمَا ﴾ ، إلى قوله تعالى: ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١٩٠)، قال: (لما حملت حواء في أول ولد ولدته حين أثقلت، أتاه إبليس قبل أن تلد، فقال: يا حواء، ما هذا الذي في بطنك؟ فقالت: ما أدري، فقال: من أين يخرج؟ من أنفك، أو من عينك، أو من أذنك؟ قالت: لا أدري، قال: أرأيت إن خرج سليماً أمطيعتي أنت فيما أمرك به؟ قالت: نعم، قال: سميه: "عبد الحارث"!)، وقد كان يسمى إبليس: الحارث، فقالت: نعم، ثم قالت بعد ذلك لآدم: أتاني آت في النوم فقال لي كذا وكذا، فقال: إن ذلك الشيطان فاحذريه، فإنه عدوُّنا الذي أخرجنا من الجنة!، ثم أتاه إبليس، فأعاد عليها، فقالت: نعم، فلما وضعته أخرجته الله سليماً، فسمته: "عبد الحارث"، فهو قوله: ﴿ جَعَلَا لَهُ ﴾

شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ (١).

(١) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور: (6/ 701) بنحوه، وعزاه إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، ولم أقف عليه عند ابن أبي حاتم بعد البحث.
رجال الإسناد:

- ابن وكيع: سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد، الرؤاسي، الكوفي، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه، من العاشرة، التقريب: (1/ 254) رقم: (2456).

- ابن فضيل: هو محمد بن فضيل بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي -، الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن، الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين، التقريب: (1/ 502) رقم: (6227).

- سالم بن أبي حفصة: هو العجلي، أبو يونس، الكوفي، صدوق في الحديث، إلا أنه شيعي غالي، من الرابعة، مات في حدود الأربعين، التقريب: (1/ 226) رقم: (2171).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لضعف سفيان بن وكيع.

ثالثاً: عكرمة:

12- قال ابن جرير: (311 / 13) حدثنا ابن حميد، قال :
حدثنا [سلمة] عن هارون، قال: أخبرنا الزبير بن الخريث، عن
عكرمة، قال: (ما أشرك آدم ولا حواء، وكان لا يعيش لهما ولد،
فأتاهما الشيطان، فقال : إن سرّكما أن يعيش لكما ولد فسمياه:
" عبد الحارث " ؛!؛ فهو قوله: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ ⁽¹⁾ .

(1) تخريج الأثر:

لم أقف عليه عند غير ابن جرير، ولم يذكره السيوطي في الدر المنثور، وما بين المعكوفين
سقط بالأصل، وأشار المحقق إلى وجود بياض في المخطوط في موضعه، وقد استدرسته
من طبعة مصطفى الحلبي، ط، 1373 هـ.

رجال الإسناد:

- ابن حميد: تقدم في الأثر رقم (4).
- سلمة: هو ابن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، صدوق كثير
الخطأ، من التاسعة، التقريب (1 / 248) رقم (2505).
- هارون: هو ابن موسى، الأزدي العتكي مولا هم، الأعور، النحوي، البصري، ثقة
مقرئ، إلا أنه رمي بالقدر، من السابعة، التقريب: (7 / 569) رقم: (7246).
- الزبير بن الخريث: - بكسر المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة
ثم فوقانية -، البصري، ثقة، من الخامسة، التقريب: (1 / 214) رقم: (1993).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ لضعف ابن حميد، وشيخه سلمة.

رابعاً: قتادة:

13 - قال ابن جرير في تفسيره: (312 / 13) حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿ فَلَمَّا تَعَشَّيْنَاهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيًّا ﴾ قال: كان آدم عليه السلام لا يولد له ولد إلا مات، فجاءه الشيطان، فقال: إن سرك أن يعيش ولدك هذا، فسّمّه: "عبد الحارث"!، ففعل، قال: فأشركا في الاسم، ولم يشركا في العبادة⁽¹⁾.

(1) تخريج الأثر:

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره: (1 / 245)، ولم يورده السيوطي في الدر المنثور.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصنعاني تقدم في الأثر رقم (1).
 - محمد بن ثور: هو الصنعاني، أبو عبد الله، العابد، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسعين تقريباً، التقريب: (1 / 471) رقم: (5775).
 - معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة، البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين، التقريب: (1 / 541) رقم: (6809).
- الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

14- قال ابن جرير في تفسيره: (312 / 13) حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ ، ذكر لنا أنه كان لا يعيش لهما ولد، فأتاهما الشيطان، فقال لهما: سمياه: "عبد الحارث"!، وكان من وحي الشيطان وأمره، وكان شرًا في طاعة، ولم يكن شرًا في عبادة⁽¹⁾.

(1) تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم: (1634 / 5) من طريق محمد بن يحيى، عن العباس بن الوليد، قال: حدثنا يزيد بن زريع به مثله، مختصرا. وأورده السيوطي في الدر المنثور: (706 / 6)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

- بشر: هو ابن معاذ، العقدي، أبو سهل، البصري، الضير، صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين، التقريب: (124 / 1) رقم: (702).
 - يزيد: هو ابن زريع، البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنين وثمانين، التقريب: (601 / 1) رقم: (7713).
 - سعيد: هو ابن أبي عروبة مهران، اليشكري مولاهم، أبو النصر، البصري، ثقة حافظ، إلا أنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من

نفسه فوله نعالون ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

=

السادسة، مات سنة ست وخمسين، ورواية يزيد بن زريع عنه قبل الاختلاط فلا
تؤثر، التقريب: (1/239) رقم: (2365)، والكواكب النيرات (ص 195).
الحكم على الأثر: إسناده حسن.

خامسا: السدي:

15 - قال ابن جرير في تفسيره: (313 / 13) حدثني موسى ابن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السدي، قال: (فولدت غلامًا - يعني: حواء -، فأتاهما إبليس فقال: سموه: عبدي، وإلا قتلته!)، قال له آدم عليه السلام: قد أطعتك وأخرجتني من الجنة!، فأبى أن يطيعه، فسماه عبد الرحمن، فسلط الله عليه إبليس فقتله، فحملت بآخر؛ فلما ولدته قال لها: سميه عبدي وإلا قتلته!، قال له آدم: قد أطعتك فأخرجتني من الجنة!، فأبى، فسماه: "صالحًا"، فقتله، فلما أن كان الثالث قال لهما: فإذا غلبتموني فسموه: عبد الحارث، وكان اسم إبليس؛ وإنما سمي إبليس حين أبلس فعنوا، فذلك حين يقول الله تبارك وتعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، يعني: في التسمية⁽¹⁾.

(1) تخريج الأثر:

لم أقف عليه بهذا السياق عند غير ابن جرير، وأخرجه ابن أبي حاتم مختصرا كما سيأتي في الأثر الذي بعده.

رجال الإسناد:

- موسى بن هارون: لم أعثر له على ترجمة، إلا أن الطبري في بعض أسانيده سماه الهمداني.

16- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (5 / 1634) حدثنا أبو

زرعة، ثنا عمرو بن حماد، ثنا أسباط، عن السدي يقول الله: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ ، (يعني: في الأسماء)⁽¹⁾.

=

- عَمْرُو: هو ابن حَمَّاد بن طلحة، القناد، أبو محمد، الكوفي، صدوق رمي بالرفض، من العاشرة، مات سنة اثنين وعشرين، التقريب: 1/ (420) رقم: (5014).
- أَسْبَاطُ: هو ابن نصر الهمداني، صدوق كثير الخطأ يغرب، التقريب: (98 / 1) رقم: (321).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لجهالة حال موسى بن هارون، وأسباط بن نصر كثير الخطأ، قد استغرب الأئمة كثيرا من رواياته، وضعفه آخرون.
(1) تخريج الأثر:

هو مختصر الأثر الذي قبله، وفيه متابعة أبي زرعة الدمشقي لموسى بن هارون.
رجال الإسناد:

- أَبُو زُرْعَةَ: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان، النصرى - بالنون -، الدمشقي، ثقة حافظ مصنف، من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وثمانين، التقريب: (1 / 347) رقم: (3965).
- عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ: تقدم في الأثر رقم (15).
- أَسْبَاطُ: تقدم في الأثر رقم (15).
الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لضعف أسباط بن نصر.

17- روى عبدالرزاق الصنعاني (1/ 245) عن ابن عيينة قال: سمعت صدقة يحدث عن السدي: (قال هذا من المفصول المفصل، قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ في شأن آدم وحواء، ثم قال: ﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عما يشرك المشركون، فلم يعنهما⁽¹⁾.

(1) تخريج الأثر:

أخرجه ابن جرير الطبري (13/ 317)، وابن أبي حاتم (5/ 1635)، كلاهما من طريق عبد الرزاق الصنعاني به، مع اختلاف في قوله: (هذا من المفصول المفصل)؛ فرواه ابن جرير بلفظ: (هذا من الموصول والمفصول)، ورواه ابن أبي حاتم بلفظ: (هذا من الموصول المفصل).

وأوره السيوطي في الدر المنثور (6/ 507)، وعزاه إلى عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وأبي الشيخ عن السدي، بلفظ: (هذا من الموصول والمفصول).

رجال الإسناد:

1- ابن عيينة: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، الهلالي، أبو محمد، الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة، التقريب (1/ 245) رقم (2451).

سادسا: أبو مالك غزوان :

18 - قال ابن أبي حاتم (5 / 1635): حدثنا علي بن الحسين، ثنا محمد بن أبي حماد، ثنا مهران، عن سفیان، عن السدي، عن أبي مالك، قال: (هذه مفصولة؛ أطاعاه في الولد، فتعالى الله عما يشركون، وقال: هذه لقوم محمد، أو مالك يقوله)⁽¹⁾.

2 - صدقة: ذكره ابن جرير فقال: (صدقة أبو الهذيل)، وترجم له البخاري في الكبير ولم يزد على أن قال: (صدقة أبو الهذيل، عن السدي، روى عنه ابن عيينة)، ولم يذكر فيه جرحاً، وكذا فعل ابن حبان في الثقات.
التاريخ الكبير: (4 / 294) الثقات لابن حبان: (6 / 467).
الحكم على الأثر: فيه صدقة.

(1) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور (6 / 705)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم، إلا أنه قال: (أخرج ابن أبي حاتم عن أبي حاتم عن أبي مالك)، ولم أقف عليه بهذا الإسناد الذي ذكره السيوطي.

رجال الإسناد:

1 - علي بن الحسين الهسنجاني: تقدم في الأثر رقم (8).

2 - محمد بن أبي حماد: لم أقف على من ترجم له.

سابعاً: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

19 - قال ابن أبي حاتم (8664): أخبرنا أبو يزيد القراطيسي - فيما كتب إلي -، ثنا أصبغ، قال: سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول: (ولد لآدم ولد فسماه: عبد الله، فأتاهما إبليس فقال: ما سميتاه ابنكما هذا أنت يا آدم وأنت يا حواء؟ قال: وكان ولدهما قبل ولد ذلك فسمياه عبد الله، فقال إبليس أتظنان أن الله تارك

=

- 3 - مهران: - بكسر أوله - بن أبي عمر العطار، أبو عبد الله الرازي، صدوق له أوهام، سيء الحفظ، قال يحيى بن معين: (كان عنده غلط كثير في حديث سفيان)، من التاسعة، التقريب (1/549)، الجرح والتعديل (8/301).
 - 4 - سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد، إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربه دلس، مات سنة إحدى وستين، وله أربع وستون، التقريب (1/244).
 - 5 - السدي: هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، السدي بضم المهملة وتشديد الدال، أبو محمد الكوفي، صدوق يهمل، ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين، التقريب (1/108).
- الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:
- 1 - جهالة حال محمد بن أبي حماد.
 - 2 - سوء حفظ مهران وكثرة غلطه، لاسيما في روايته عن سفيان، وهذا الأثر منها.

نفسير قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

عبده عندكما؟ ووالله ليذهبن به كما ذهب بالآخر، ولكن أدلكما على اسم يبقى لكما ما بقيتما فسمياه عبد الشمس فسمياه، فذلك قوله تعالى : ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (١١٩) ، الشمس لا تخلق شيئاً؟ إنما هي مخلوقة (١) .

(١) تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (5 / 1635)، وأورده السيوطي في الدر (6 / 701)، ولم ينسبه لغيره.

رجال الإسناد:

١ أبو يزيد القراطيسي: يوسف بن يزيد بن كامل القراطيسي، أبو يزيد، مولى بني أمية، ثقة من الحادية عشرة، مات سنة سبع وثمانين، ويقال إنه عاش مائة سنة، التقريب (1 / 612) رقم (7893).

٢ أصبغ: بن الفرج بن سعيد، الأموي مولاهم، الفقيه، المصري، أبو عبد الله، ثقة، مات مستترا أيام المحنة، سنة خمس وعشرين، من العاشرة، التقريب (1 / 113) رقم (536).

درجة الأثر: إسناده صحيح .

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بما سوى آدم وحواء

20- قال ابن جرير في تفسيره : (314 /13) حدثنا ابن
وكيع، قال: حدثنا سهل بن يوسف ، عن عمرو ، عن الحسن :
﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ ، قال: كان هذا في بعض أهل الملل ،
ولم يكن بآدم⁽¹⁾.

(1) تخريج الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنثور: (4 / 388)، وعزاه إلى ابن جرير، وأبي الشيخ.
رجال الإسناد:

- ابن وكيع: هو سفيان، تقدم في الأثر رقم (11).
 - سهل بن يوسف: هو: الأنماطي البصري، ثقة رمي بالقدر، من كبار التاسعة،
مات سنة تسعين، التقريب: (1 / 258) رقم: (2669).
 - عمرو: هو: ابن دينار، المكي، أبو محمد، الأثرم، الجمحي مولا هم، ثقة ثبت، من
الرابعة، مات سنة ست وعشرين، التقريب: 1/ (421) رقم: (5024).
- الحكم على الأثر:
إسناده ضعيف، لضعف ابن وكيع.

21- قال ابن جرير في تفسيره: (315 / 13) حدثنا محمد ابن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر قال: قال الحسن: عني بهذا ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده، يعني بقوله: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ (١).

22- قال ابن جرير: (315 / 13) حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: كان الحسن يقول: (هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولادًا، فهودوا ونصروا) (٢).

(١) تخريج الأثر:

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (1 / 245) وأورده السيوطي في الدر المنثور: (6 / 706)، وعزاه إلى ابن جرير.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصنعاني تقدم في الأثر رقم (1).
- محمد بن ثور: هو: الصنعاني، تقدم في الأثر رقم (13).
- معمر: هو: ابن راشد الأزدي، تقدم في الأثر رقم (13).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، وذلك للانقطاع بين معمر والحسن.

(٢) تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم (5 / 1634) من طريق العباس بن الوليد، حدثنا يزيد بن زريع، به مثله.

وأورده السيوطي في الدر المنثور: (6 / 607)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.
رجال الإسناد:

- بشر: هو: ابن معاذ، العقدي، أبو سهل، البصري، الضرير، صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين، التقريب: (1 / 124) رقم: (702).
 - يزيد: هو: ابن زريع، تقدم في الأثر رقم (14).
 - سعيد: هو: ابن أبي عروبة، تقدم في الأثر رقم (14).
- الحكم على الأثر: إسناده حسن.

الفصل الثاني:

سياق الآية الكريمة، وأقوال العلماء في تفسيرها

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك
على الخلاف في تفسيرها.**
**المبحث الثاني: أقوال العلماء في تفسير الآية
الكريمة.**

المبحث الأول:

سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك على

الخلافة في تفسيرها

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: القراءات الواردة في الآية وأثرها

في تفسيرها.

المطلب الثاني: القول بالوصل والفصل في الآية

وأثره في تفسيرها.

المطلب الثالث: تنوع الضمائر في الآية وأثره

في تفسيرها.

مَهَيِّدٌ

لا خلاف بين المفسرين في أن تفسير القرآن بالقرآن هو أحسن طرق التفسير، ومعرفة سياق الآيات القرآنية هو أهم القرائن في تفسيرها ومعرفة معانيها والمراد بها؛ إذ أن ذلك هو ظاهر الآية ومراد المتكلم بها الذي هو الله سبحانه وتعالى.

قال الزركشي - في ذكر الأمور التي تعين على فهم المعنى عند الإشكال -: (الرابع: دلالة السياق؛ فإنها ترشد إلى تبين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط)^(١).

فإذا كان في الآية معنى مشكل وورد في سياقها ما يدل على بيان ذلك فإن الأخذ بذلك أولى من الأخذ بغيره من المعاني المنفصلة عن الآية، فالمصير إلى المعنى المتصل بالآية أولى من المعاني المنفصلة.

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (200 / 2).

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدد تفسيرها والكلام عليها، هي بلا شك موضع إشكال عند كثير من المفسرين - كما تقدم -، وسياقها والمراد بها موضع نزاع بين المفسرين، فقد تعددت أقوال المفسرين في تفسيرها وتنازعوا في دلالة سياقها؛ حيث استدل بدلالة السياق أصحاب الأقوال جميعاً، فكل منهم زعم أن السياق يدل على قوله الذي ذهب إليه، رغم تباين تلك الأقوال، فتجد من يصف السياق بأنه ظاهر، أو أنه قطعي في مراد، كقول ابن العربي - بعد ترجيحه لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء -: (وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص...)^(١)، والشيخ سليمان بن عبد الله - في معرض كلامه على الآية الكريمة -: (وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره... تبين قطعاً أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك...)^(٢).

وهذا بلا شك يؤكد أهمية بحث دلالة سياق هذه الآية من جميع وجوهها، وهل الاستدلال بذلك السياق يترجح به أحد تلك

(١) أحكام القرآن: (2/355).

(٢) تيسير العزيز الحميد: (2/1096).

نفسير قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

الأقوال على غيره، أم أن ذلك غير ظاهر فيحتاج الترجيح إلى أمر منفصل خارج عن سياق الآية الكريمة، وسوف أعرض في المطالب التالية القراءات الواردة في الآية وأقوال العلماء في سياق الآية الكريمة من جهة الوصل والفصل وتنوع الضمائر ونحو ذلك مما له علاقة بسياق الآية الكريمة، ثم أوضح أثر ذلك على الخلاف تفسيرها.

المطلب الأول القراءات الواردة في الآية وأثرها في تفسيرها

اعتنى المفسرون عناية فائقة باختلاف القراءات عند تفسير القرآن الكريم ، فنجدهم يوردون القراءات الواردة في كل آية من آيات القرآن الكريم ؛ ويستشهدون بها في تفسير الآية الكريمة ، ويرون ذلك داخل في تفسير القرآن بالقرآن الذي هو أهم أوجه تفسير القرآن الكريم ، وذلك أن اختلاف القراءة في الآية الواحدة يعين على تفسيرها وفهم معناها ، وقد يقيد بها إذا كانت مطلقة على تفصيل للعلماء في ما يعتبر في ذلك من أنواع القراءات ، ونحو ذلك من المباحث التي ليس هذا موطن ذكرها.

قال الزركشي - في معرض كلامه على اختلاف القراءات :-
(قال أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن : إن القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها، وذلك كقراءة عائشة وحفصة: { حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر } ، وكقراءة ابن مسعود : { والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما } ... وما شاكلها، قد صارت مفسرة للقرآن وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك ، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من

التفسير وأقوى ، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل...^(١) .

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدد الكلام عنها قد اختلف القراء في قراءتها ، وذلك في قوله تعالى : ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ، على وجهين في القراءة:

أحدهما: قراءة ابن كثير ، وابن عامر ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص عن عاصم: ﴿شُرَكَاءَ﴾ بضم الشين والمد، جمع شريك.

الثاني: قراءة نافع، وأبي بكر عن عاصم: «شِرْكَاءَ» مكسورة الشين على المصدر ، لا على الجمع^(٢) .

قال ابن الجزري: (واختلفوا في : ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾؛ فقرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين من غير مد

(١) البرهان في علوم القرآن: (1/337).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (13/316).

ولا همز، وقرأ الباقون بضم الشين وفتح الراء والمد وهمزة مفتوحة من غير تنوين^(١).

وقد اختلف المفسرون في قبول القراءة الثانية ، وهي قراءة (شركا) على قولين:

القول الأول: إنكار هذه القراءة لعدم صحتها ، وإليه ذهب ابن جرير والأخفش وغيرهما، قالوا : لأنها لو صحت لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاها صالحا جعلنا لغيره فيه شركا ، والآية جاءت بقوله: ﴿جَعَلْنَا لَهُ﴾.

قال ابن جرير - في معرض ترجيحه لقراءة : ﴿شُرْكَاءَ﴾ :-
(وهذه القراءة أولى القراءتين بالصواب ؛ لأن القراءة لو صحت بكسر الشين، لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاها صالحا جعلنا لغيره فيه شركا... فلو كانت قراءة من قرأ: "شُرْكَاءَ" صحيحة، ووجب ما قلنا، أن يكون الكلام: جعلنا لغيره فيه شركا ، وفي نزول

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (2/308).

وحي الله بقوله: ﴿جَعَلَا لَهُ﴾ ما يوضح عن أن الصحيح من القراءة: ﴿شُرَكَاءَ﴾ بضم الشين^(١).

وقال الأخفش - في معرض بيان معنى الآية الكريمة - :
(وقال: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، وقال بعضهم: {شُرَكَاءَ}؛ لأنَّ "الشِّرْكَ" إنما هو: "الشِّرْكََةُ"، وكان ينبغي في قول من قال هذا أن يقول: "فَجَعَلَا لغيره شِرْكَاً فِيمَا آتَاهُمَا"^(٢).

وقد نقل القرطبي عن الأخفش إنكاره لقراءة "شركا"، فقال
- رحمه الله -: (قرأ أهل المدينة وعاصم : "شركاً"، على التوحيد... وأنكر الأخفش سعيد القراءة الأولى - أي: قراءة : "شركا" -)^(٣).

القول الثاني: صحة هذه القراءة، وإليه ذهب كثير من المفسرين، قالوا: وذلك لكونها قراءة سبعية، ويكون المعنى صحيحاً على حذف المضاف، أي جعلاً له ذا شرك، فيرجع معنى الآية إلى قراءة (شركاء).

(١) تفسير الطبري: (316 / 13).

(٢) معاني القرآن للأخفش: (22 / 2).

(٣) تفسير القرطبي: (339 / 7).

قال القرطبي - رحمه الله في معرض رده على الأخفش -: (قرأ أهل المدينة وعاصم : "شركاً" على التوحيد... ، وأنكر الأخفش سعيد القراءة الأولى - أي: قراءة: "شركاً" -، وهي صحيحة على حذف المضاف، أي: جعلاً له ذا شرك، مثل: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾، فيرجع المعنى إلى أنهم جعلوا له شركاء)^(١).

وقد قرر ذلك ابن عطية ونقله عن الزجاج فقال: (لفظة الشرك تقتضي نصيبين، فالمعنى: وجعلاً لله فيه ذا شرك؛ لأن إبليس أو أصنام المشركين هي المفعولة، والأصل أن الكل لله تعالى، وبهذا حل الزجاج اعتراض من قال: ينبغي أن يكون الكلام: «جعلاً لغيره شركاً»...)^(٢).

وقال ابن الجوزي: (قال أبو علي - أي: الفارسي -: من قرأ «شركاً» حذف المضاف، كأنه أراد: جعلاً له ذا شرك، وذوي شريك؛ فيكون المعنى: جعلاً لغيره شركاً، لأنه إذا كان التقدير:

(١) تفسير القرطبي: (339 / 7).

(٢) المحرر الوجيز: (487 / 2).

جَعَلَا لَهُ ذَوِي شَرِكٍ ، فالمعنى : جعلاً لغيره شركاً ، وهذه القراءة في المعنى كقراءة من قرأ : «شركاء»...^(١) .

ولعل الأقرب والله أعلم قبول قراءة المصدر ؛ لكونها قراءة مشهورة؛ قرأ بها أهل المدينة وغيرهم ، وأما ما علل به من ردها كابن جرير والأخفش من أن معنى الآية مخالف لظاهر قراءة الجمع ، فقد أجاب عليه القرطبي وغيره من المفسرين ، بتقدير مضاف محذوف أي : جعلاً له ذا شرك ، فيستقيم السياق ، وقد قرر العلماء : أن اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه^(٢) ، فالقراءة الأولى في الآية تتفق مع الثانية ، ويتحد المعنى ولا يكون لا اختلاف القراءة أثر في الخلاف في تفسيرها .

(١) زاد المسير : (302 / 3) .

(2) أنظر : قواعد الترجيح عند المفسرين : (100/1)

المطلب الثاني: القول بالوصل والفصل في الآية وأثره في تفسيرها.

يعدّ مبحث الموصول والمفصول من أهمّ مباحث علوم القرآن الكريم ، وله علاقة كبيرة بالوقف والاستئناف، وبمعرفة تعجّل بعض الإشكالات في تفسير الآيات القرآنية ، وقد نبه السيوطي على أهمية معرفة الموصول والمفصول ودور ذلك في حل مشكلات معاني بعض الآيات ومثل على ذلك بهذه الآية التي نحن بصدد الكلام عنها، فقال - في بيان الموصول لفظاً الموصول معنأً من مباحث علوم القرآن الكريم - : (النوع التاسع والعشرون : في بيان الموصول لفظاً المفصول معنأً : وهو نوع مهم جدّير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف ولهذا جعلته عقبه، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فإن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق... لكن آخر الآية مشكل ؛ حيث نسب الإشارك إلى آدم وحواء، وآدم نبيّ متكلم ؟!،

والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعاً، وقد جر ذلك بعضهم إلى حمل الآية على غير آدم وحواء...^(١).

وقد جعل اللكنوي هذا النوع من حسن التخلص والاستطراد في القرآن الكريم، ومثل عليه بالآية الكريمة التي نحن بصدها مع غيرها من الآيات الكريمة، فقال: (وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن الجليل، وقد خرج على الاستطراد قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾... ومنه تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية ولو كانت القصة واحدة؛ كقوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١٩٠)؛ فإن ما بعد قصة ابني آدم كمخلص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، فيكون من الموصول لفظاً والمفصول معنى^(٢).

وقد اختلف المفسرون في معنى الآية الكريمة؛ هل هي من قبيل الموصول في جميع مقاطعها؟ أم وقع فيها الفصل والاستئناف؟ على قولين:

(١) الإتيان: (92 / 1).

(٢) الكلبيات: (ص 152).

القول الأول: أن الآية الكريمة كلها من قبيل الموصول ، ولم يقع الفصل في شيء من مقاطعها، وإلى ذلك ذهب عدد من المفسرين، وقد ظهر أثر ذلك في قولين:

١ - أن الآية الكريمة من أولها إلى آخرها في ذرية آدم عليه السلام؛ سواء قيل بأنها في جنس بني آدم عليه السلام، أو في بعض بني آدم من مشركي العرب وغيرهم، كما سيأتي تفصيل ذلك ^(١).

٢ - أن الآية الكريمة من أولها إلى آخرها في آدم وحواء - عليهما السلام -، ودخل معهما إبليس في ضمير الجمع، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ لكونه هو المدبر لذلك الشرك الذي وقع منهما، وسيأتي بيان ذلك ومن قال به من المفسرين ^(٢).

القول الثاني: أن الآية الكريمة ليست كلها من قبيل الموصول، وإنما وقع الفصل في بعض مقاطعها، وهذا القول هو المشهور عند جمهور المفسرين وغيرهم من العلماء، وقد ظهر أثر ذلك في القول بأن أول الآية في آدم وحواء - عليهما السلام -، ثم اختلفوا في تعيين الفصل في الآية الكريمة على قولين:

(١) أنظر: (ص 106).

(٢) أنظر: (ص 93).

١ - أن الفصل الواقع في الآية الكريمة هو قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ وما بعدها من الآيات الكريبات، وبهذا قال جملة من المفسرين - كما سيأتي -، وقد ظهر أثر ذلك في حمل هذه الجملة وما بعدها على ذرية آدم وحواء - عليهما السلام -، وتنزيه الأبوين عن الشرك المذكور في الآية الكريمة.

٢ - أن الفصل الواقع في الآية الكريمة هو قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وما بعدها من الآيات الكريبات، وقد ظهر أثر ذلك في حمل هذه الجملة وما بعدها على ذرية آدم وحواء من مشركي العرب وغيرهم، وقد ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين وغيرهم - كما سيأتي ذكر ذلك في المبحث الثاني في ذكر أقوال المفسرين في الآية الكريمة -^(١).

(١) أنظر: (ص 106).

المطلب الثالث: تنوع الضمائر في الآية وأثره في تفسيرها

اهتم العلماء في مباحث علوم القرآن الكريم بالضمائر الواردة فيه، وأفردوا لذلك مباحث خاصة أطالوا الكلام فيها عن تلك الضمائر وأهميتها في سياق الآيات القرآنية، بل أفرد ذلك بعض العلماء بالتصنيف، كما قال الزركشي: (قد صنف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين)^(١).

وذكر العلماء أن الأصل في وضع هذه الضمائر هو الاختصار في سياق الآيات، وبينوا أن الضمير لا بد له من مرجع يعود إليه؛ سواء كان ذلك المرجع ملفوظاً سابقاً في الآيات الكريمة، أو متضمناً له، أو دالاً عليه بالالتزام، أو غير ذلك من أنواع عود الضمير^(٢).

والضمائر قد تتعدد في الآيات القرآنية وتتعاقب في السياق رغم تفرق مرجعها، فلا يلزم من تعاقب الضمائر عودها إلى مرجع واحد كما قرر ذلك الرازي بقوله: (وتفريق الضمائر المتعاقبة على الأشياء المختلفة ليس بقليل في القرآن...، وإذا ثبت هذا ظهر أنه لا

(١) البرهان في علوم القرآن: (4/24).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن: (1/188).

يلزم من تعاقب الضمائر عودها إلى شيء واحد بل الأمر فيه موقوف على الدليل^(١).

كما أن الضمير قد يثنى ويعود على أحد المذكورين في الآية، وقد يتصل الضمير بلفظ ويعود على غيره.

قال السيوطي: (وقد يثنى الضمير ويعود على أحد

المذكورين؛ نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ ﴿٢٢﴾ وإنما يخرج من أحدهما، وقد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾ ﴿١٣﴾، يعني: آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ فهذه لولده؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة، قلت: هذا هو باب الاستخدام^(٢).

والكلام على الضمائر في القرآن الكريم وما يتعلق بها من

قواعد باب واسع، أطال الكلام عليه العلماء في مظانه من مباحث علوم القرآن الكريم^(٣).

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدد الكلام عنها، قد تنوعت فيها الضمائر ما بين الأفراد والثنية والجمع، ومن ثم اختلف العلماء

(١) تفسير الفخر الرازي: (127/19).

(٢) الإتيان: (188/1).

(٣) أنظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: (613/2).

في عود هذه الضمائر، و كان لذلك أثر بلا شك على الكلام على تفسيرها، وهذا ما يتضح بالكلام على كل ضمير على حدة ، وذلك كما يلي:

1- ضمير المفرد:

اختلف المفسرون في عود الضمير المفرد في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الضمير في (له) عائد على الله تعالى، أي: جعل الله شركاء، وهذا القول هو قول جمهور المفسرين، وقد فسر الشرك على هذا القول على حقيقته، وهو الإِشْرَاق مع الله تعالى في طاعته أو عبادته، وسيأتي بيان ذلك في سياق ذكر أقوال المفسرين في الآية الكريمة^(١).

القول الثاني: أن هذا الضمير عائد إلى إبليس، أي: جعل إبليس شركاء، وذلك لأنه هو المدبر لهذا الأمر^(٢).

(١) أنظر: (ص 93).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (430 / 15)، والبحر المحيط لأبي حيان: (436 / 4).

القول الثالث: أن هذا الضمير عائد على الولد الصالح، وقد فسر الشرك في الآية على هذا القول بالنصيب من الرزق في الدنيا^(١).

قال أبو حيان - عند كلامه على عود هذا الضمير -: (والضمير في: { له } عائد على الله، ومن زعم أنه عائد على إبليس فقله بعيد؛ لأنه لم يجر له ذكر، وكذا يبعد قول من جعله عائداً على الولد الصالح، وفسر الشرك بالنصيب من الرزق في الدنيا، وكانا قبله يأكلان ويشربان وحدهما، ثم استأنف فقال: ﴿ فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾، يعني: الكفار)^(٢).

ومن الأوجه التي ذكرها الرازي في رد هذا القول قوله: (الثاني: أنه تعالى قال بعده: ﴿ أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾^(١١) وهذا يدل على أن المقصود من هذه الآية الرد على من جعل الأصنام شركاء لله تعالى، وما جرى لإبليس اللعين في هذه الآية ذكر.

(١) انظر: البحر المحيط: (438 / 4).

(٢) تفسير الفخر الرازي: (430 / 15).

الثالث: لو كان المراد إبليس لقال: أيشركون من لا يخلق شيئاً، ولم يقل: ما لا يخلق شيئاً؛ لأن العاقل إنما يذكر بصيغة "من" لا بصيغة "ما"^(١).

2 - ضمائر التثنية:

تعددت ضمائر التثنية في الآية الكريمة ؛ حيث بلغت خمسة ضمائر متتالية ، وهي قوله تعالى: (دعوا الله)، (رهبها)، (آتيتنا)، (جعلنا)، (فيما آتاهما) ؛ فهذه هي ضمائر التثنية الواردة في الآية الكريمة.

وقد اختلف المفسرون في عود هذه الضمائر على قولين:

القول الأول: أن جميع هذه الضمائر تعود على شيء واحد، ثم اختلفوا في ذلك الشيء على قولين:

١ - أن هذه الضمائر الخمسة عائدة على آدم وزوجته - عليهما السلام -، وقد أثر ذلك في القول بتفسير الآية الكريمة بآدم وحواء - عليهما السلام - ونسبة الشرك إليهما، بين نافٍ له عنهما كما فعل الرازي، وناسب لهما ذلك، وقد ذهب إلى هذا القول الأخير كثير

(١) مفاتيح الغيب: (430/15).

من المفسرين - كما سيتضح ذلك في المبحث الثاني عند ذكر أقوال المفسرين^١.

وقد حمل الرازي قوله تعالى: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ على معنى الاستفهام الإنكاري، فقال: (التأويل الثالث: أن نسلم أن هذه الآية وردت في شرح قصة آدم عليه السلام، وعلى هذا التقدير ففي دفع هذا الإشكال وجوه:

الأول: أن المشركين كانوا يقولون إن آدم عليه السلام كان يعبد الأصنام، ويرجع في طلب الخير ودفع الشر إليها، فذكر تعالى قصة آدم وحواء عليهما السلام، وحكى عنهما أنها قالتا: ﴿ لَيْنَ آتَيْنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾، أي: ذكرا أنه تعالى لو آتاهما ولداً سوياً صالحاً لاشتغلوا بشكر تلك النعمة، ثم قال: ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾؛ فقوله: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ ورد بمعنى الاستفهام على سبيل الإنكار والتبديد، والتقرير: فلما آتاهما صالحاً أوجعنا له شركاء فيما آتاهما؟ ثم قال: ﴿ فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾، أي: تعالى الله عن شرك هؤلاء المشركين الذين يقولون بالشرك، وينسبونه إلى آدم عليه السلام، ونظيره أن ينعم رجل على رجل بوجوه كثيرة من الأنعام، ثم

(١) أنظر: (ص 98-100).

يقال لذلك المنعم: إن ذلك المنعم عليه يقصد ذمك وإيصال الشر إليك، فيقول ذلك المنعم: فعلت في حق فلان كذا، وأحسنت إليه بكذا وكذا، وأحسنت إليه بكذا وكذا، ثم إنه يقابلني بالشر والإساءة والبغي؟ على التبعيد فكذا ههنا^(١).

٢ - أن هذه الضمائر عائدة إلى جنس بني آدم الكلية، وقد أثر ذلك في القول بتفسير الآية الكريمة بجنس بني آدم من غير أن يكون لآدم وحواء - عليهما السلام - ذكر في الآية الكريمة. قال الشوكاني - في بيان أقوال المفسرين في الآية الكريمة - : (وذهب جماعة من المفسرين إلى أن معنى : ﴿مَنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ من هيئة واحدة وشكل واحد، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ أي: من جنسها، ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾، يعني: جنس الذكر جنس الأنثى ، وعلى هذا لا يكون لآدم وحواء ذكر في الآية، وتكون ضمائر التثنية راجعة إلى الجنسين)^(٢).

القول الثاني: أن هذه الضمائر الخمسة لا تعود على شيء واحد، وإنما تعود إلى شيئين مختلفين، وذلك أن الضمائر الثلاثة

(١) تفسير الفخر الرازي: (15 / 429).

(٢) فتح القدير: (2 / 400).

الأولى، وهي قوله تعالى: (دعوا الله)، (رهبها)، (آتيتنا) عائدة إلى آدم وحواء - عليهما السلام -، بينما تعود بقية الضمائر وهي قوله تعالى: (جعل)، (فيما آتاهما) إلى ذرية آدم وحواء، وقد أثر ذلك في القول بتفسير صدر الآية بآدم وحواء - عليهما السلام - ثم القول بالاستئناف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ليتنقل الكلام على الذرية، كما سيأتي بيان ذلك عند ذكر الأقوال في تفسير الآية الكريمة^١.

وقريب من ذلك قول من قال بحذف المضاف في قوله:

﴿جَعَلَا لَهُ﴾، وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير: جعل أولادهما، وقد أشار إلى ذلك الرازي في سياق جوابه على القول بأن القصة من أولها إلى آخرها في آدم وحواء - عليهما السلام - فقال: (الوجه الثاني: في الجواب أن نقول: إن هذه القصة من أولها إلى آخرها في حق آدم وحواء ولا إشكال في شيء من ألفاظها إلا قوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾؛ فنقول: التقدير: فلما آتاهما ولداً صالحاً سوياً جعلاً له شركاء، أي: جعل أولادهما له شركاء، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذا:

(١) أنظر: (ص 111-112).

﴿فِيمَاءَاتِهِمَا﴾، أي: فيما آتى أولادهما، ونظيره قوله: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾، أي: وأسأل أهل القرية.

فإن قيل: فعلى هذا التأويل ما الفائدة في التثنية في قوله:

﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾.

قلنا: لأن ولده قسمان: ذكر وأنثى؛ فقوله: ﴿جَعَلَا﴾ المراد منه: الذكر والأنثى؛ مرة عبر عنهما بلفظ التثنية لكونهما صنفين ونوعين، ومرة عبر عنهما بلفظ الجمع، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١١٠) (١).

٣ ضمير الجمع:

اختلف المفسرون في عود ضمير الجمع الوارد في قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ على ثلاثة أقوال:

١ - أن ضمير الجمع في الآية عائد إلى المشركين من العرب، وإن كان أول الآية عند أصحاب هذا القول إنما عني به آدم وحواء - عليهما السلام -، إلا أنه وقع الفصل والاستئناف في آخر الآية ليتنقل الكلام إلى مشركي العرب.

(١) تفسير الفخر الرازي: (429 / 15).

٢ - أن ضمير الجمع في الآية عائد إلى قصي وزوجته ومن تناسل منهما من مشركي قريش؛ إذ إن أول الآية عند أصحاب هذا القول مراد به قصي وزوجته.

٣ - أن هذا الضمير الوارد في الآية عائد إلى آدم وحواء - عليهما السلام -؛ إذ إنهما المرادان في أول الآية الكريمة، وقد جمع الضمير هنا لدخول إبليس معهما لأنه هو المدبر لهذا الشرك، وسيأتي تفصيل ذلك كله في سياق ذكر الأقوال في تفسير الآية^(١).

(١) أنظر: (ص 98-100)، و(ص 104-106) و(ص 114-115).

**المبحث الثاني: أقوال العلماء في تفسير
الآية الكريمة
وفيه أربعة مطالب:**

المطلب الأول: القائلون بأن المراد بها آدم وحواء.

المطلب الثاني: القائلون بأن المراد بها

مشركو قريش.

المطلب الثالث: القائلون بأن المراد بها الجنس.

المطلب الرابع: القول الراجع في هذه المسألة .

مَهْيَدٌ

تعددت أقوال العلماء من المفسرين وغيرهم في توجيه الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، وبيان تفسيرها الصحيح، مما جعل بعض المفسرين يعدها من مشكلات الآيات القرآنية - كما تقدم -^(١).

فمن العلماء من فسرها بآدم وحواء - عليهما السلام -؛ اعتماداً منه على حديث سمرة رضي الله عنه، وغيره من الآثار التي تقدم ذكرها ودراستها، فنسب الشرك إلى الأبوين، واعتذر عن ذلك بأنه ليس شركاً في العبادة، ومنهم من ذهب إلى عدم صحة حديث سمرة رضي الله عنه، واعتمد على ما ورد عن الحسن في تفسير الآية بغير آدم وحواء، ولم يأخذ ببقية الآثار المتقدمة؛ إما لعدم صحتها عنده، أو لكونه يرى أنها من الإسرائيليات، وهؤلاء قد اختلفوا في تفسيرها والمراد بها على قولين - كما سيأتي -، وتوقف بعض المفسرين - بعد ذكره للأقوال في المسألة - فلم يرجح شيئاً منها.

ومما يجب التنبيه عليه أن المنقول عن جمهور المفسرين في تفسيرهم للآية السابقة لهذه الآية، التي هي أصل القصة - وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا

(١) انظر: (ص 4-5).

لَيْسَكُنَّ إِلَيْهَا ﴿ الآية -، قولهم: إنها في آدم وحواء - عليهما السلام -، وقد تناقلت ذلك كثير من كتب التفسير، كما قال القرطبي: (قال جمهور المفسرين: المراد بالنفس الواحدة آدم، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ يعني: حواء) ^(١)، وقال الشوكاني: (قال جمهور المفسرين: المراد بالنفس الواحدة آدم) ^(٢)، وهذا النقل عن جمهور المفسرين إنما هو في الآية الأولى، التي هي أصل القصة، ولا يدخل في ذلك الآية الثانية التي نحن بصدد الكلام عنها كما فهمه بعضهم ^(٣)؛ فإن الخلاف فيها مشهور بين المفسرين، وقد ذهب كثير منهم إلى أن المراد بها غير آدم وحواء - عليهما السلام - كما سيتضح ذلك في المطلب الثاني والثالث من هذا المبحث.

(١) الجامع لأحكام القرآن: (9 / 408).

(٢) فتح القدير: (2 / 399).

(٣) انظر: (ص 78).

المطلب الأول: القائلون بأن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء

وهذا القول نسبه كثير من المفسرين إلى السلف من الصحابة؛ كسمرة، وأبي بن كعب، وابن عباس رضي الله عنهما، والتابعين كمجاهد، وقتادة، وغيرهما من تلاميذ ابن عباس - رضي الله عنهما -؛ اعتماداً على الروايات الواردة عنهم في ذلك ^(١)، بل ذهب بعض العلماء إلى دعوى إجماع المفسرين على ذلك، كما قال الطبري - رحمه الله - بعد ذكره للخلاف في المسألة: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾، في الاسم لا في العبادة، وأن المعنى بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك) ^(٢).

وقد رجح هذا القول كثير من المفسرين كالطبري - كما هو ظاهر في كلامه السابق -، والثعلبي، والماوردي، والبغوي، وابن عطية، والإمام محمد بن عبد الوهاب، والألوسي، والشيخ سليمان ابن عبد الله، وغيرهم، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

(١) تقدمت دراسة هذه الآثار.

(٢) تفسير الطبري: (13 / 315).

قال الثعلبي (ت: 427 هـ) - بعد ذكره لجملة من الآثار في نسبة الشرك إلى آدم وحواء -: (واختلف العلماء في تأويل الشرك المضاف إلى آدم وحواء؛ فقال المفسرون: كان شركا في التسمية والصفة لا في العبادة والربوبية، وقال أهل المعاني: إنهما لم يذهبا إلى أن الحارث ربهما بتسميتهما ولدهما عبد الحارث، لكنهما قصدا إلى أن الحارث سبب نجاة الولد وسلامة أمّه فسمياه، كما يُسمى ربّ المنزل...) (١).

وقال الماوردي (ت: 450 هـ) في تفسيره للآية الكريمة : (وذلك أن إبليس قال لحواء سَمِّيهِ: عبد الحارث... فهذا معنى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ ، أي: في الاسم، فروي عن النبي ﷺ أنه قال: (خدعها مرتين؛ خدعها في الجنة، وخدعها في الأرض) (٢) (... (٣).

وقال البغوي (ت: 510) - بعد ذكره لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء - عليهما السلام -: (وهذا قول حسن، لولا قول

(١) الكشف والبيان: (4/315).

(٢) حديث ضعيف، وقد تقدم تخريجه والكلام عليه.

(٣) تفسير الماوردي: (2/286).

السلف مثل: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وسعيد ابن المسيب، وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء⁽¹⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728) - فيما نقل عنه

الصفدي (ت 764) -؛ حيث ذكر أنه سأله عن تفسير هذه الآية الكريمة فأجاب بمضمون هذا القول، وفي ذلك يقول الصفدي:

(وسألته - يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية - في سنة ثمان عشرة أو سبع عشرة وسبع مائة، وهو بمدرسته بالقصاعين عن قوله...

وسألته في ذلك المجلس عن تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ

نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ، إلى قوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ، فأجاب بما قاله المفسرون في ذلك، وهو آدم وحواء، وأن حواء لما

أثقلت بالحمل أتاها إبليس في صورة رجل، وقال: أخاف من هذا الذي في بطنك أن يخرج من دبرك، أو يشق بطنك، وما يدريك

لعله يكون بهيمة أو كلباً، فلم تزل في همّ حتى أتاها ثانياً، وقال: سألت الله تعالى أن يجعله بشراً سوياً، وإن كان كذلك سميه:

عبد الحارث، وكان اسم إبليس في الملائكة: الحارث، فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ ، وهذا مروى

(1) تفسير البغوي: (3/ 314).

عن ابن عباس، فقلت له: هذا فاسدٌ من وجوه...، فقال رحمه الله تعالى: فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بهذا قصي...^(١).

ولم أقف بعد البحث على كلام لشيخ الإسلام - رحمه الله - عن هذه الآية الكريمة في شيء من كتبه، سوى ما ذكره عنه الصفدي في كلامه المتقدم، وهو غير صريح في ترجيحه لهذا القول، لاسيما مع اعتراض الصفدي عليه، وسكوت شيخ الإسلام عن الجواب، وإشارة شيخ الإسلام إلى القول الثاني في المسألة.

- وقد بوب الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -
(ت: 1206 هـ) على الآية الكريمة في كتاب التوحيد، ثم ساق أثر ابن عباس - رضي الله عنهما - في التسمية بعبد الحارث، مما يدل على اختياره لهذا القول، ولذلك قال في مسائل الباب: (الثالثة: أن هذا الشرك في مجرد تسمية لم تقصد حقيقتها)^(٢).

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله (ت: 1233 هـ) - في معرض كلامه على الآية الكريمة -: (وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى

(١) الوافي بالوفيات: (7/ 14-15).

(٢) كتاب التوحيد مع شرحه القول المفيد: (3/ 70).

آخره مع ما فسره به السلف تبين قطعاً أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك...^(١).

وقال الألوسي (ت: 1270 هـ) - في تفسيره للآية الكريمة -:

(أخرج ابن جرير عن الخبر أن الآية نزلت في تسمية آدم وحواء ولديهما بعبد الحرث، ومثل ذلك لا يكاد يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في كون الخبر تفسيراً للآية، وارتكاب خلاف الظاهر في تفسيرها مما لا مخلص عنه كما لا يخفى)^(٢)، ثم نقل ترجيح ذلك عن الطيبي فقال: (قال العلامة الطيبي: إن هذا القول أحسن الأقوال، بل لا قول غيره، ولا معول إلا عليه؛ لأنه مقتبس من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالة ﷺ)^(٣).

وقد أشكل على هذا القول جمع الضمير في آخر الآية، وهو

قوله: ﴿فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١٩٠)، فأثار ذلك الإشكال الإمام

الطبري، وأجاب عنه بجعل ذلك منفصلاً عن أول الآية، وحمل

ذلك على بعض مشركي العرب، فقال: (فإن قال قائل: فما أنت

قائل إذ كان الأمر على ما وصفت في تأويل هذه الآية، وأن المعني

(١) تيسير العزيز الحميد: (2/ 1096).

(٢) روح المعاني: (9/ 142).

(٣) المرجع السابق: (9/ 142-143).

بها آدم وحواء في قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٩٠)؟ أهو استنكاف من الله أن يكون له في الأسماء شريك، أو في العبادة؟ فإن قلت: "في الأسماء" دلّ على فساده قوله: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ (١٩١)؟، فإن قلت: "في العبادة"، قيل لك: أفكان آدم أشرك في عباد الله غيره؟

قيل له: إن القول في تأويل قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، ليس بالذي ظننت، وإنما القول فيه: فتعالى الله عما يشرك به مشركو العرب من عبدة الأوثان، فأما الخبر عن آدم وحواء، فقد انقضى عند قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، ثم استؤنف قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾... (١).

وقد رد ذلك ابن عطية (ت: 546هـ)، وجعل آخر الآية متصلاً بأولها، وذهب إلى أن ضمير الجمع في قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٩٠) شمل آدم وحواء ويدخل معهما إبليس؛ لكونه مدبراً لذلك معهما، فقال: (وقال الطبري والسدي في قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أنه كلام منفصل ليس من الأول، وأن آدم وحواء تم في قوله ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا﴾، وأن هذا كلام يراد به مشركو العرب... وهذا تحكم لا يساعده اللفظ، ويتجه أن يقال: تعالى الله

(١) تفسير الطبري: (315 / 13).

عن ذلك اليسير المتوهم من الشرك في عبودية الاسم، ويبقى الكلام في جهة أبونا آدم وحواء عليهما السلام، وجاء الضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ ضمير جمع؛ لأن إبليس مدبر معها تسمية الولد عبد الحارث^(١).

وقد احتج أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - أن تفسيرها بآدم وحواء هو ظاهر سياق الآيات

الكريمة، وقد جاءت الضمائر فيها كلها بالثنائية، سوى ما ورد في آخرها، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١١٠).

٢ - حديث سمرة رضي الله عنه المتقدم، وفيه ذكر تعبيد آدم لولده

لغير الله، وذلك بتسميته عبد الحارث؛ حيث ذهب بعض أصحاب هذا القول إلى صحة الحديث، واعتمد عليه في تفسير الآية^(٢)، كما قال الألويسي: (وأنت قد علمت مني أنه إذا صح الحديث فهو مذهبي، وأراه قد صح، ولذلك أحجم كميتم قلمي عن الجري في ميدان التأويل كما جرى غيره، والله تعالى الموفق للصواب)^(٣).

(١) المحرر الوجيز: (2/487).

(٢) تقدمت دراسة سند الحديث، وتبين أنه حديث ضعيف، لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

(٣) روح المعاني: (9/142-143).

٣ - ما ورد من الآثار عن بعض الصحابة؛ كسمرة، وأبي ابن كعب، وابن عباس رضي الله عنهما (١).

٤ - ما ورد من الآثار عن بعض التابعين من تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما؛ كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وقتادة، والسدي، وغيرهم (٢).

وقد أشار كثير من أصحاب هذا القول إلى هذه الآثار واحتج بها، كما قال الطبري في كلامه المتقدم في بيان سبب ترجيحه لهذا القول: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال:.. إن المعنيّ بذلك آدم وحواء، لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك) (٣).
وقد تقدم نحو ذلك عن البغوي؛ حيث ترك ترجيح القول الثاني في المسألة، رغم استحسانه له؛ اعتماداً منه على ما ورد عن بعض السلف؛ كابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.

(١) تقدمت دراسة هذه الآثار، وتبين أنه لا يصحّ منها إلا أثر سمرة رضي الله عنه، وسيأتي الكلام عليه في المطلب الثالث.

(٢) تقدمت دراسة هذه الآثار، وتبين أنه لا يصحّ من ذلك كله إلا أثر مجاهد وقتادة، وسيأتي الكلام عليهما في المطلب الثالث.

(٣) تفسير الطبري: (315 / 13).

٥ - قالوا إن هذا القول هو الذي عليه جمهور المفسرين، بل أجمع أهل التأويل على القول به، كما نقل ذلك عنهم ابن جرير الطبري في كلامه المتقدم.

٦ - قالوا إن قصة آدم وحواء - عليهما السلام - المذكورة في الحديث والآثار شبيهة بقصتهما في الأكل من الشجرة، والمحذور في هذه القصة ليس بأعظم من المحذور في تلك.

قال الشيخ سليمان: (والعجب ممن يكذب بهذه القصة، وينسى ما جرى أول مرة ويكابر بالتفاسير المبتدعة، ويترك تفاسير السلف وأقوالهم، وليس المحذور في هذه القصة بأعظم من المحذور في المرة الأولى)^(١).

(١) تيسير العزيز الحميد: (ص 566).

المطلب الثاني: القائلون بأن المراد بالآية الكريمة المشركين من قريش

ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بالآية الكريمة المشركون من قريش - ممن عاصروا نزول الوحي -، وذهبوا إلى تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ﴿﴾ بنفس قصي جد قريش، وأن الله جعل له زوجة عربية من جنسه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد ذكره للقول الأول -: (قد ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بهذا قصي؛ لأنه سمي أولاده الأربعة: عبد مناف، وعبد العزيز، وعبد قصي، وعبد الدار، والضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ ﴿﴾ له ولأولاده من أعقابه الذين يسمون أولادهم بهذه الأسماء وأمثالها... المراد بهذا أن زوجه من جنسه عربية قرشية)^(١).

وقال ابن عاشور (ت: 1393 هـ) - في معرض كلامه على الآية الكريمة -: (وقال بعض المفسرين: الخطاب في: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ﴿﴾ لقريش خاصة، والنفس الواحدة هو قصي بن كلاب تزوج امرأة من خزاعة، فلما آتاها الله أولاداً أربعة ذكوراً سمي

(١) نقل ذلك عنه الصفدي في الوافي بالوفيات: (7/14-15).

ثلاثة منهم: عبد مناف، وعبد العزى، وعبد الدار، وسمى الرابع: «عبدًا» بدون إضافة، وهو الذي يُدعى بعبد قُصي^(١).

وهذا القول هو ظاهر قول ابن حزم، و الرازي، واستحسنه الزمخشري، وذكره النسفي وجهاً آخر في تفسير الآية الكريمة. قال ابن حزم (ت: 456هـ) - بعد رده للقول الأول، وهو أن المراد بالآية آدم وحواء عليهما السلام -: (إنما نزلت في المشركين على ظاهرها)^(٢).

وقال الزمخشري: (ت: 538هـ) في بيان الأقوال في الآية: (ووجه آخر وهو أن يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، وهم آل قُصي... ويراد: هو الذي خلقكم من نفس قُصي، وجعل من جنسها زوجها عريية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السويّ جعل له شركاء فيما آتاهما، حيث سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف، وعبد العزى، وعبد قُصي، وعبد الدار، وجعل الضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهما

(١) التحرير والتنوير: (9/215).

(٢) الفصل في الملل والنحل: (4/11).

ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك، وهذا تفسير حسن لا إشكال فيه^(١).

وقال الرازي: (ت: 604هـ) - بعد ذكره لقول من قال إن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء -: (والجواب لا نسلم أن النفس الواحدة هي آدم، وليس في الآية ما يدل عليه بل نقول: الخطاب لقريش وهم آل قصي، والمعنى: خلقكم من نفس قصي، وجعل من جنسها زوجة عربية، ليسكن إليها، فلما آتاها ما طلب من الولد الصالح سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف، وعبد العزى، وعبد الدار، وعبد قصي، والضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهما ولأعقابهما، فهذا الجواب هو المعتمد^(٢).

وقال النسفي (ت: 701هـ) - بعد ذكره لبعض الأقوال في الآية -: (أو يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، وهم: آل قصي، أي: هو الذي خلقكم من نفس واحدة: قصي، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاها ما طلبا من الولد الصالح السوي جعلاه شركاء

(١) الكشاف: (2/ 542- 543).

(٢) تفسير الفخر الرازي: (15/ 91).

نفسه قوله تعالى ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

ففي آتاهما؛ حيث سميا أولادهما، ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك شركا^(١).

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - قالوا: الخطاب في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ

نَفْسٍ﴾ لمن عاصر نزول الوحي، وهم قريش، وقد خلقهم الله من قصي، فيكون هو المراد بالنفس الواحدة، وتثنية الضمائر مراد بها هو وزوجته.

٢ - قالوا بأن آخر الآية يدل على أن المراد بذلك المشركين،

وهو قوله: ﴿فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿١٩٠﴾.

(١) تفسير النسفي: (2/126).

المطلب الثالث: القائلون بأن المراد بالآية هو جنس بني آدم

وهذا القول مروى عن الحسن البصري ^(١) وعكرمة ^(٢) وغيرهما، وقد ذهب إليه كثير من المفسرين كالقرطبي وابن العربي والنسفي وابن كثير وابن القيم والبيضاوي وابن جزى والخازن وابن قاسم والسعدي والشنقيطي ورشيد رضا وابن عثيمين وغيرهم.

وقد اختلف أصحاب هذا القول في المراد بأصل القصة، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ﴾ على قولين:
القول الأول:

قالوا: إن القصة بكاملها في جنس بني آدم من الذكر والأنثى، ولا ذكر فيها لآدم وحواء على وجه الإطلاق، وقد ذكر هذا القول كثير من المفسرين ونسبه البغوي إلى عكرمة، ورجحه القرطبي وابن العربي، ومال إليه أبو حيان، ورجحه من المعاصرين رشيد رضا وغيره، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

(١) تقدم ذكر الآثار الواردة عن الحسن، ودراسة أسانيدھا.

(٢) ذكر ذلك بعض المفسرين كالبعوي وغيره ولم أجده مسندا.

قال البغوي: (وقال عكرمة: خاطب كل واحد من الخلق بقوله: خلقتكم، أي: خلق كل واحد من أبيه وجعل منها زوجها، أي: جعل من جنسها زوجها، وهذا قول حسن، لولا قول السلف مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وسعيد بن المسيب وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء)^(١).

وقال القرطبي - بعد ذكره للقول الأول -: (وقال قوم: إن هذا راجع إلى جنس الآدميين والتبيين عن حال المشركين من ذرية آدم عليه السلام، وهو الذي يعول عليه، فقوله: ﴿جَعَلَا لَهُ﴾ يعني الذكر والأنثى الكافرين، ويعنى به الجنسان، ودل على هذا: ﴿فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١٩٠) ولم يقل: يشركان، وهذا قول حسن)^(٢).

وقال ابن العربي (ت: 543 هـ): (المسألة الأولى: في المعني بها؛ وفي ذلك قولان؛ أحدهما: أن المراد بذلك حواء الأم الأولى... الثاني: أن المراد بهذا جنس الآدميين؛ فإن حالهم في الحمل وخفته وثقله إلى صفة واحدة، وإذا خف عليهم الحمل استمروا به، فإذا ثقل عليهم نذروا كل نذر فيه، فإذا ولد لهم ذلك الولد جعلوا فيه لغير الله شركاء في تسميته وعمله، حتى إن منهم من ينسبه إلى

(١) تفسير البغوي: (3 / 314).

(٢) الجامع لأحكام القرآن: (9 / 411).

الأصنام ويجعله لغير الله وعلي غير دين الإسلام، وهذا القول أشبه بالحق، وأقرب إلى الصدق...^(١).

وقال أبو حيان (ت: 745) - بعد ذكره للأقوال في تفسير الآية ورده للقول الأول -: (وأما من جعل الخطاب للناس، وليس المراد في الآية بالنفس وزوجها آدم وحواء... فيتسق الكلام اتساقاً حسناً من غير تكلف تأويل ولا تفكيك)^(٢).

وقال رشيد رضا - بعد ذكره لبعض الأقوال في تفسير الآية -: (وأسلم من هذين التفسيرين أن يكون المراد جنسي الذكر والأنثى، لا يقصد فيه إلى معين، وكأن المعنى والله أعلم: خلقكم جنساً واحداً، وجعل أزواجكم منكم أيضاً لتسكنوا إليهن، فلما تغشى الجنس الذي هو الذكر الجنس الآخر وإن كان فيهم الموحدون؛ لأن المشركين منهم، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (66: 19)، ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ (١٧) ﴿(80: 17)﴾، ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) ﴿(2: 103)﴾...^(٣).

(١) أحكام القرآن: (2/ 355).

(٢) تفسير البحر المحيط: (4/ 438).

(٣) تفسير المنار: (9/ 434).

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - قالوا: إن ذلك هو ظاهر الآية الكريمة الذي يشمل جميع متناولاتها.

٢ - أن في ذلك براءة للأنبياء - عليهم السلام - من نسبة الشرك إليهم، لاسيما أصل البشرية وهو آدم عليه السلام.

قال ابن العربي - بعد ترجيحه لهذا القول -: (وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يليق بجهال البشر، فكيف بسادتهم وأنبيائهم...) (١).

القول الثاني:

أن القصة في أصلها في الأبوين آدم وحواء - عليهما السلام، وأنهما المرادان في الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ، وأما الآية الثانية وهي: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فالمراد بها جنس بني آدم وهم ذرية آدم وحواء، فذكر آدم وحواء في أول القصة كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو استطراد من الشخص إلى الجنس.

(١) أحكام القرآن: (2/355).

وهذا القول نسبه كثير من المفسرين إلى الحسن وعكرمة - رحمهما الله -، ورجحه ابن كثير وابن القيم والنسفي والبيضاوي وابن جزري، ومن المعاصرين ابن قاسم والشنقيطي والسعدي وأبو شهبه وغيرهم، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

قال البغوي (ت: 516هـ) - بعد ذكره للقول الأول في تفسيرها بآدم وحواء -: (وفي الآية قول آخر: وهو أنه راجع إلى جميع المشركين من ذرية آدم، وهو قول الحسن وعكرمة، ومعناه: جعل أولادهما شركاء، فحذف الأولاد وأقامهما مقامهم، كما أضاف فعل الآباء إلى الأبناء في تعييرهم بفعل الآباء فقال: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾، ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا﴾، خاطب به اليهود الذين كانوا في عهد النبي ﷺ، وكان ذلك الفعل من آبائهم)^(١).

وقال البيضاوي (ت: 685هـ): ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَلِيحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، أي: جعل أولادهما له شركاء فيما أتى أولادهما، فسموه: عبد العزى وعبد مناف، على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويدل عليه قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (...)^(٢).

(١) تفسير البغوي: (3/314).

(٢) تفسير البيضاوي مع حاشية القونوي: (8/571).

وقال النسفي (ت: 701 هـ) - في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾: (أي: جعل أولادهما له شركاء على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك: ﴿فِيمَا آتَاهُمَا﴾، أي: آتى أولادهما؛ دليله: ﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٩٠)؛ حيث جمع الضمير، وأدم وحواء بريئان من الشرك، ومعنى إشراكهم فيما آتاهم الله تسميتهم أولادهم بعبد العزى وعبد مناف وعبد شمس ونحو ذلك، مكان عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم^(١).

وقال ابن جزي (ت: 741 هـ): ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، أي: لما آتاهما ولدا صالحا كما طلبا جعل أولادهما له شركاء؛ فالكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك ﴿فِيمَا آتَاهُمَا﴾ أي: فيما آتى أولادهما وذريتهما، وقيل: إن حواء لما حملت جاءها إبليس... والقول الأول أصح لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يقتضي براءة آدم وزوجه من قليل الشرك وكثيره، وذلك هو حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.
والثاني: أنه يدل على أن الذين أشركوا هم أولاد آدم وذريته لقوله تعالى: ﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بضمير الجمع.

والثالث: أن ما ذكروا من قصة آدم وتسمية الولد عبد الحارث يفتقر إلى نقل بسند صحيح وهو غير موجود في تلك القصة^(١).

وقال الخازن (ت: 741هـ): (وهو أنه راجع إلى جميع المشركين من ذرية آدم، وهو قول الحسن وعكرمة، ومعناه: وجعل أولادهما له شركاء، فحذف ذكر الأولاد وأقامها مقامهم، كما أضاف فعل الآباء إلى الأبناء بقوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا﴾ فغير به اليهود الذين كانوا موجودين في زمن النبي ﷺ، وكان ذلك من فعل آبائهم^(٢).

وقال ابن القيم (ت: 751هـ): (قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّيْنَهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ﴿١٨٩﴾ ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿١٩٠﴾ ، فالنفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان جعلوا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل: إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولد فأتاهما

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: (1/332).

(٢) تفسير الخازن: (2/325).

إبليس فقال: إن أحببتما أن يعيش لكما ولد فسمياه: عبد الحارث ففعلا؛ فإن الله سبحانه اجتباه وهده فلم يكن ليشرك به بعد ذلك^(١).

وقال ابن كثير (ت: 774هـ) - بعد ذكره للخلاف في تفسير الآية الكريمة -: (وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق: آدم وحواء وإنما المراد من ذلك: المشركون من ذريته، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالأستطراد من الشخص إلى الجنس)^(٢).

وقال السعدي (ت: 1375هـ) في تفسيره للآية: (وهذا انتقال من النوع إلى الجنس، فإن أول الكلام في آدم وحواء، ثم انتقل إلى الكلام في الجنس، ولا شك أن هذا موجود في الذرية كثيرا، فلذلك قرره الله على بطلان الشرك...)^(٣).

وقال الشنقيطي (ت: 1393هـ): (في هذه الآية الكريمة وجهان من التفسير معروفان عند العلماء، والقرآن يشهد لأحدهما:

(١) روضة المحيين: (ص 287).

(٢) تفسير ابن كثير: (6/485).

(٣) تفسير السعدي: (ص 312).

الأول: أن حواء كانت لا يعيش لها ولد، فحملت....
 الوجه الثاني: أن معنى الآية أنه لما أتى آدم وحواء صالحاً كفر
 به بعد ذلك كثير من ذريتهما، وأسند فعل الذرية إلى آدم وحواء،
 لأنهما أصل لذريتهما كما قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾
 [الأعراف: 11] أي: بتصويرنا لأبيكم آدم؛ لأنه أصلهم بدليل
 قوله بعده: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف:
 11].... واختار هذا الوجه غير واحد للدلالة القرآن عليه، ومن
 ذهب إليه الحسن البصري، واختاره ابن كثير، والعلم عند الله
 تعالى^(١).

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - أن سياق الآيات يدل على أن المراد بذلك الذرية، بدليل
 قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١٩٠) وما بعدها من الآيات؛
 فإن ذلك يدل على أن المراد الذرية.

قال الشنقيطي - بعد ترجيحه لهذا القول -: (ويدل لهذا الوجه
 الأخير أنه تعالى قال بعده: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١٩٠) أَيُشْرِكُونَ مَا لَا
 يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلِقُونَ^(١٩١) [الأعراف: 190-191]، وهذا نص قرآني
 صريح في أن المراد المشركون من بني آدم وحواء...).

(١) أضواء البيان: (2/401).

٢ - أن أسلوب الاستطراد من الشخص إلى الجنس أسلوب

قرآني لطيف، ورد في جملة من الآيات الكريمة، كقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن سُلٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٤﴾﴾

فالأية الأولى في آدم عليه السلام، والثانية مع ما بعدها من الآيات في

ذريته.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ

عَدُوٌّ وَّإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاى فَلَآ يَضِلُّ وَلَا يَشقى ﴿١٢٣﴾﴾

وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾﴾

[طه: 123-124]، ولا خلاف بين أهل العلم في أن أول الآية

يعم آدم وزوجته عليهما السلام، وأن المحشور الأعمى إنما يراد به:

جنس من كفر من ذريتهما.

قال ابن القيم - في سياق ذكر أنواع الاستطراد في القرآن

الكريم -: (والنوع الثاني: أن يستطراد من الشخص إلى النوع؛

كقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن سُلٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ

مَّكِينٍ ﴿١٤﴾﴾ إلى آخره؛ فالأول آدم والثاني بنوه، ومثله قوله: ﴿هُوَ

ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَوٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّٰهَا

حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلت دَعَوٰ ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِن ءَاتَيْنَا صَٰلِحًا

لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا ﴿١٩٠﴾﴾

إلى آخر الآيات؛ فاستطرد من ذكر الأبوين إلى ذكر المشركين من أولادهما والله أعلم^(١).

3- الأثر الوارد عن الحسن البصري في تفسير الآية الكريمة، فقد صح عنه - كما تقدم - تفسير الآية ببعض الذرية دون آدم وحواء.

قال ابن كثير - بعد ذكره لبعض الآثار عن الحسن في تفسير الآية بالذرية - : (وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه هو، ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله، وورعه)^(٢).

4- أن في ذلك براءة لآدم وزوجته - عليهما السلام - من الشرك؛ فإن الله تعالى اجتباه وهداه فلا يمكن أن يقع في الشرك. قال ابن جزى - في ترجيحه لهذا القول، كما تقدم -: (والقول الأول أصح لثلاثة أوجه: أحدها: أنه يقتضي براءة آدم وزوجه من

(١) التبيان في أقسام القرآن: (ص 163).

(٢) تفسير ابن كثير (3/ 527).

المطلب الرابع: القول الراجع في هذه المسألة

يتضح مما سبق من عرض لهذه المسألة المهمة وما ورد فيها من أقوال للمفسرين أن تعيين المراد بالآية الكريمة يتجاذبه ثلاثة أمور: الأمر الأول: دلالة سياق الآية الكريمة:

ودلالة السياق - كما تقدم - قد أدعاها أصحاب الأقوال جميعاً، فكل منهم قد أستدل بظاهر السياق وأدعي أن السياق معه، سواء بما يتعلق بالوصل والفصل في الآية الكريمة أو الضمائر الواردة فيها من الأفراد والتثنية والجمع، وأما القراءات في الآية فالخلاف فيها ليس له أثر في تعدد الأقوال كما تقدم.

والأمر في دلالة السياق - عندي - محتمل إذ لا يمكن الجزم بترجيح أحد الأقوال على الآخر، وإن كانت دلالة السياق في بعض الأقوال قد تكون أقوى منها في غيرها، إلا أنها لا تعدوا أن تكون مجرد قرينة تحتاج إلى أمر خارج عن السياق، ولذا ذهب كثير ممن استدلوا بالسياق إلى مرجحات خارجة عن السياق، كما فعل ابن جرير الطبري، والماوردي، والبغوي، وابن كثير، وابن القيم، وغيرهم - كما تقدم في سياق أقوال المفسرين - وسأشير إلى ذلك في الكلام على الأمرين التاليين.

الأمر الثاني : دلالة الأحاديث والآثار :

وهذه الدلالة قد اعتمد عليها القائلون بأن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء - عليهما السلام - حيث اعتمد البعض منهم على بعض الأحاديث المتقدمة كحديث سمرة - رضي الله عنه - وغيره ، وأعتمد آخرون ممن ذهبوا إلى ضعف الأحاديث على ما ورد من الآثار عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - وكذا ما ورد عن بعض التابعين من تلاميذ ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيرهم ، وقد تقدمت دراسة الآثار الواردة عنهم والحكم عليها . ومن الأمثلة على اعتماد أصحاب هذا القول على ما ورد من الأحاديث والآثار :

قول ابن جرير الطبري - رحمه الله - بعد ذكره للخلاف في المسألة والآثار الواردة عن السلف في تفسيرها: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ، في الاسم لا في العبادة، وأن المعنيّ بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك)^(١).

(١) تفسير الطبري: (13 / 315).

- قول البغوي - رحمه الله - بعد ذكره لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء - عليهما السلام -: (وهذا قول حسن، لولا قول السلف مثل: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وسعيد ابن المسيب، وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء)^(١).

قول الألويسي - رحمه الله - بعد ذكره لأثر ابن عباس - رضي الله عنهما -: (ومثل ذلك لا يكاد يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في كون الخبر تفسيراً للآية، وارتكاب خلاف الظاهر في تفسيرها مما لا مخلص عنه كما لا يخفى)^(٢)، ثم نقل ترجيح ذلك عن الطيبي فقال: (قال العلامة الطيبي: إن هذا القول أحسن الأقوال، بل لا قول غيره، ولا معول إلا عليه؛ لأنه مقتبس من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالة ﷺ)^(٣).

وهذه الدلالة دلالة قوية يعول عليها في الترجيح لاسيما حديث سمرة - رضي الله عنه - والآثار الواردة عن

(١) تفسير البغوي: (3/ 314).

(٢) روح المعاني: (9/ 142).

(٣) المرجع السابق: (9/ 142-143).

الصحابة - رضي الله عنهم - إلا أنه يشكل على الاستدلال

بها ما يلي :

أولاً: الحديثان اللذان استدل بهما أصحاب هذا القول تبين بدراسة أسانيدهما أنها حديثان ضعيفان، وعليه فلا يصح في هذه

المسألة حديث مرفوع، فقد برئنا من عهدة المرفوع كما قال ابن كثير.

ثانياً: الآثار الواردة عن بعض الصحابة كأبي بن كعب وابن

عباس رضي الله عنهما تبين بدراسة أسانيدها أنها كلها ضعيفة لا تصح عنهما.

ثالثاً: الآثار الواردة عن بعض التابعين كسعيد بن جبير وعكرمة

والسدي تبين بدراسة أسانيدها أنها كلها ضعيفة لا تصح عنهم.

رابعاً: ما صح من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم كأثر سمرة رضي الله عنه، أو

عن التابعين كأثري مجاهد وقتادة، فيجاب عنها بما يلي:

أثر سمرة بن جندب رضي الله عنه: (أن آدم عليه السلام سمي ابنه

عبد الحارث) فلم يرد فيه ما ورد في غيره من الآثار من محاورة

الشیطان لآدم وحواء - عليهما السلام -؛ وتخويفه لهما وأمره لهما

بهذه التسمية، وطاعتها له في ذلك، كما أنه لم يرد تفسير الآية

كريمة ولا ذكر لها فيه، وإنما ورد مجرد خبر، وعليه فلم يصح عن

الصحابة رضي الله عنهم في تفسير الآية بآدم عليه السلام ولا غيره شيء، مع أن الظاهر

أن ذلك إنما أخذ عن بني إسرائيل، كما سيأتي.

ب - أثرا مجاهد وقتادة قد اشتملا على ذكر قصة محاورة الشيطان لآدم وحواء - عليهما السلام - وتخويفه لهما، وأمرهما بالتسمية بعبد الحارث، وطاعتها له في ذلك، كما اشتملا على تفسير الآية بذلك.

وهذه القصة قد تناقلتها كثير من كتب التفسير، ولها روايات كثيرة لا يصح سند شيء منها إلا هذين الأثرين، وهي قصة باطلة من جهة متنها أيضا من وجوه:

الوجه الأول: أن مثل ذلك لا يتلقى إلا عن طريق الوحي، وليس في ذلك خبر صحيح عن النبي ﷺ ولا عن صحابته رضي الله عنهم، ولذا قال ابن حزم: (وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمي ابنه عبد الحارث خرافة موضوعة مكذوبة من تأليف من لا دين له ولا حياء، لم يصح سندها قط)^(١).

الوجه الثاني: أن في بعض روايات هذه القصة أن الشيطان جاء إليهما وقال: (أنا صاحبكما الذي أخرجكما من الجنة)، وهذا لا يقوله من يريد الإغواء، وإنما يأتي بشيء يقرب قبول قوله، فإذا قال: (أنا صاحبكما الذي أخرجكما من الجنة)، فسيعلمان علم اليقين أنه عدو لهما، فلا يقبلان منه صرفاً ولا عدلاً.

الوجه الثالث: أن في بعض روايات هذه القصة أن الشيطان قال لآدم وحواء: (لأجعلنّ له قرني أيل): فإما أن يقال أنها صدقا أن ذلك ممكن في حقه، وهذا شرك في الربوبية؛ لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله، أو يقال أنها لم يصدقا، فيقال: لا يمكن أن يقبلا قوله وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه.

الوجه الرابع: أن آدم وحواء - عليهما السلام - قد عاهدا الله تعالى بقولهما: ﴿لَئِن آتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: 189]، فكيف يقال بأنهما أخلفا ما عاهدا الله عليه، وجعلا بدل الشكر لله تعالى شركا في طاعته؟ وحاشاهما أن يكونا كذلك.

الوجه الخامس: أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء، لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قيل: ماتا عليه، فمن جوز موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفرية، وإن كان تابا من الشرك، فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطاهما ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما، والله تعالى إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر توبتهم منها كما في قصة آدم نفسه حين أكل من الشجرة وزوجه وتابا من ذلك.

الوجه السادس: أنه ثبت في حديث الشفاعة^(١) أن الناس يأتون إلى آدم يطلبون منه الشفاعة، فيعتذر بأكله من الشجرة وهو معصية قد أخبر الله بتوبته منها، ولو وقع منه الشرك، لكان اعتذاره به أقوى وأولى وأحرى.

ج - أن هذه الآثار الثلاثة وإن صحت أسانيدها فإنه يترجح أنها مما أخذ عن بني إسرائيل، كما قرر ذلك ابن كثير وغيره من أئمة التفسير عند كلامهم على هذه الآية الكريمة، فإن بعض التابعين كمجاهد وغيره قد عرفوا بالأخذ عن بني إسرائيل، ومما يدل على ذلك ما رواه ابن سعد بسنده عن أبي بكر بن عياش قال قلت للأعمش: (ما لهم يتقون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب)^(٢).

يقول ابن كثير - بعد ذكره لهذه الآثار -: (وهذه الآثار يظهر عليها - والله أعلم - أنها من آثار أهل الكتاب، وقد صح الحديث

(١) أخرجه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه، برقم (7410)، وكذا أخرجه مسلم برقم (193)، وهو حديث طويل، وفيه أن آدم عليه السلام هو أول من يستشفع به الناس يوم الحشر، فيقولون: (يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده... اشفع لنا إلى ربك... فيقول آدم: إن ربي قد غضب غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي...).

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد: (8 / 28)، وانظر: سير أعلام النبلاء: (4 / 451).

عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ فَلَا تَصَدَّقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ)^(١)، ثم أخبرهم على ثلاثة أقسام: فمنها: ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله، ومنها: ما علمنا كذبه، بما دُلَّ على خلافه من الكتاب والسنة أيضًا، ومنها: ما هو مسكوت عنه، فهو المأذون في روايته، بقوله ﷺ: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)^(٢)، وهو الذي لا يصدّق ولا يكذب، لقوله: (فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم)، وهذا الأثر: هل هو من القسم الثاني أو الثالث؟ فيه نظر، فأما من حدث به من صحابي أو تابعي، فإنه يراه من القسم الثالث...)^(٣).

وقال أبو شهبّة - بعد ذكره لكلام ابن كثير -: (وهذا الذي ذهب إليه هذا الإمام الحافظ الناقد ابن كثير في تخرّيج الحديث والآثار هو الذي يجب أن يصار إليه، وهو الذي ندين الله عليه، ولا سيما أن التفسير الحق للآيتين لا يتوقّف على شيء مما روي)^(٤).

(١) أخرجه البخاري برقم (4485) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظه: (لا تصدقوا

أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَأَمْنَا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية).

(٢) أخرجه البخاري برقم (3461) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) تفسير ابن كثير (3/528).

(٤) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 277).

الأمر الثالث : تنزيه الأنبياء - عليهم السلام - عن الشرك :
وهذه الأمر قد تمسك بها كثير من المفسرين ممن جعلوا المراد بالآية
الكريمة ما سوى آدم وحواء في مقابل من جعلها المرادان بذلك
ونسب الشرك إليهما ، وإن كان القائل بذلك قد زعم أن ذلك شركا
في الطاعة دون العبادة .

وهذا الأمر لاشك في قوته ووجاهته ، إذ أن القاعدة في الترجيح
عند المفسرين : رد كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة ،
فكل قول فيه تنقص لمقام الأنبياء - عليهم السلام - كنسبتهم إلى
الفحش أو الخديعة والمكر فهو مردود ، فكيف إذا كان المنسوب إلى
مقامهم هو الشرك بالله تعالى ، الذي هو أقبح الذنوب ^(١) ؟ .

والذين ذهبوا إلى الأخذ بهذا الأمر ، ولم ينسبوا إلى آدم وزوجته -
عليهما السلام - شيئاً من الشرك لا في الطاعة ولا في العبادة ، قد
اختلفوا في المراد بالآية الكريمة - كما تقدم - على ثلاثة أقوال :

١ - القول بأن المراد بالآية الكريمة كفار قريش ، وأن أول

الآية مراد به قصي - جد قريش - وزوجته .

(١) أنظر : قواعد الترجيح : (328 / 1) .

٢ -القول بأن المراد بالآية الجنس ، فيكون المراد ذرية آدم -
عليه السلام - وأن أول الآية لا يراد به أحد بعينه وإنما يراد
به ، أن الله خلق كل إنسان من ذكر وجعل من جنسه
زوجته الأنثى .

وهذان القولان وإن كان فيهما تنزيه للأبوين - عليهما السلام -
إلا أنه لم يأخذ بهما إلا نفر قليل من المفسرين - كما تقدم -
والقول الثالث أقوى منهما وهو:

٣ -القول بأن المراد بأول الآية آدم وحواء - عليهما السلام -
وأن الآية الثانية يراد بها الذرية ، إذ أنه حصل الاستطراد
من النوع إلى الجنس .

وهذا القول هو الذي يترجح - عندي - في هذه المسألة ،
وذلك لكونه قد جمع بين الأمور الثلاثة - المتقدمة - من دلالة
الأثر وتنزيه الأنبياء - عليهم السلام - ودلالة السياق مع
غيرها من المرجحات ، وبيان ذلك كما يلي :

أ - أن هذا القول هو المأثور عن الحسن البصري - رحمه الله -
وقد تبين بدراسة إسناده - كما تقدم - أنه أثر صحيح عنه .

ب - أن في ذلك براءة لآدم وزوجته - عليهما السلام - من
الشرك؛ فإن الله تعالى اجتباه وهداه فلا يمكن أن يقع في
الشرك .

ت أن سياق الآية يدل على الاستطراد من الشخص إلى الجنس ، وهو أسلوب قرآني لطيف، وله نظائر في جملة من الآيات الكريمة - كما تقدم - .

ث أن هذا القول يتفق مع قول جمهور المفسرين في أن أول الآية الكريمة مراد بها آدم وحواء - عليهما السلام - وقد تقدم بيان ذلك .

ج أن هذا القول قد رجحه عدد من المحققين من المفسرين وغيرهم كابن كثير وابن القيم والنسفي والبيضاوي وابن جزري، ومن المعاصرين ابن قاسم والشنقيطي والسعدي وأبو شهبه وغيرهم ، وقد تقدم ذكر أقوالهم .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث المتواضع، أسأل الله أن أكون قد وفقت للصواب، وأعتذر عما جرى فيه من تقصير وزلل، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه من نتائج:

١ - أن الأحاديث الواردة في قصة طاعة آدم وحواء - عليهما السلام - لإبليس، في تسمية ولدهما "عبد الحارث" لا يصح عن النبي ﷺ منها شيء.

٢ - الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ لم تصح عن أحد منهم، وإنما صح أثر سمرة رضي الله عنه في التسمية فقط.

٣ - الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء - عليهما السلام - ومحاوره الشيطان لهما، لم يصح منها إلا أثر مجاهد وقتادة دون غيرهما من الآثار الكثيرة.

٤ - ثبت عن الحسن البصري - رحمه الله - بإسناد صحيح أنه فسر الآية ببعض الذرية دون آدم وحواء - عليهما السلام -.

٥ - أن ما صح من الآثار عن بعض التابعين كمجاهد وقتادة ترجح لي أنها مأخوذة عن أخبار بني إسرائيل، كما ذهب إلى ذلك

الحافظ ابن كثير.

٦ - القول بدعوى إجماع أهل التأويل على حمل الآية على قصة آدم وحواء - عليهما السلام - فيه نظر؛ إذ إن غالب من نُسب إليهم ذلك من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لم يثبت عنهم القول بذلك.

٧ - أن هناك فرقا بين قصة آدم وحواء - عليهما السلام - في أكلهما من الشجرة، وقصتهما المذكورة في الآثار الواردة عن بعض التابعين في تفسير آية الأعراف.

٨ - ترجح لي بعد دراسة الأحاديث والآثار، وذكر أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة، أن المراد بقوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ من أشرك من ذرية آدم وحواء، وأن ذلك شرك على حقيقته.

الفهارس العامة

- ١ فهرس الآيات القرآنية
- ٢ فهرس الأحاديث النبوية
- ٣ فهرس الآثار
- ٤ فهرس الرواة المترجم لهم
- ٥ فهرس المصادر والمراجع
- ٦ فهرس الموضوعات

نفسير قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

فهرس الآيات القرآنية

الآية القرآنية (أو جزء منها)	السورة	الصفحة
﴿ ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعَجَلَ ﴾	البقرة: 51	111، 113
﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا ﴾	البقرة: 72	111، 113
﴿ قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ ﴾	البقرة: 136-137	12
﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾	البقرة: 285	13
﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ ﴾	آل عمران: 33	17
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾	النساء: ٤٨	3
﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾	الأعراف: 11	115
﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا ... ﴾	الأعراف: 20	125
﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾	الأعراف: 23	20
﴿ قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِن كُنتُمْ بِعَدَابِ اللَّهِ ... ﴾	الأعراف: 88-89	15
﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ ... فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	الأعراف: 188-189	116، 113، 38
﴿ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْكَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ ﴾	هود: 47	20

دراسة عقديّة

16	إبراهيم: 13	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا ﴾
14	النحل: 36	﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾
109	مريم: 66	﴿ وَقَوْلُ الْإِنْسَانِ آءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾
125	طه: 121	﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴿١٢١﴾ ﴾
120	طه: 122-123	﴿ ثُمَّ اجْنَبْهُ رَبُّهُ فَقَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴿١٢٢﴾ قَالَ أَهَيْطًا مِنْهَا ﴾
116، 82	المؤمنون 12-13	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴾
21	الشعراء: 82	﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٢﴾ ﴾
21	القصص: 16	﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ﴾
15	العنكبوت: 26	﴿ فَفَإِن لَّهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي ﴾
3	الزخرف: ٢٦	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾
21	محمد: 19	﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيَاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾
17	الحديد: 26	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴿٢٦﴾ الْآيَةَ ﴾
3	نوح: 23	﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا ﴾

نفسه فوله نعالون ﴿فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا فَتَعَلَىٰ ٱللَّهُ عَمَآءٌ يَشْرِكُونَ﴾

109	الإنسان: 17	﴿قِيلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ (١٧)
109	العصر: 2	﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (٢)

فهرس الأحاديث النبوية

- 123..... إذا حَدَّثَكُم أهل الكتاب فلا تصدقوهم
- 123..... * حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج
- 95، 29..... * خدعها مرتين
- 25..... * لما ولدت حواء طاف بها إبليس
- 123..... لا تصدقوا أهل الكتاب لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم
- 121..... يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده

(* الأحاديث التي تمت دراستها.

فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
42	ابن عباس	إن حواء لما حملت آتاها إبليس
32	سمرة	أنه حدث أن آدم <small>عليه السلام</small> سمي ابنه: "عبد الحارث"
55	قتادة	ذكر لنا أنه كان لا يعيش لهما ولد
64	الحسن	عني بهذا ذرية آدم
57	السدي	فولدت غلامًا - يعني: حواء -
38	ابن عباس	قوله في آدم: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾
54	قتادة	كان آدم <small>عليه السلام</small> لا يولد له ولد إلا مات
2	ابن عباس	كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام
46	ابن عباس	كان شركا في طاعة
48	مجاهد	كان لا يعيش لآدم وامراته ولد
63	الحسن	كان هذا في بعض أهل الملل
36	ابن عباس	كانت حواء تلد لآدم
33	أبي بن كعب	لما حملت حواء آتاها الشيطان
50	سعيد بن جبير	لما حملت حواء في أول ولد ولدتها حين أثقلت
35	أبي بن كعب	لما حملت حواء وكان لا يعيش لهما ولد
40	ابن عباس	لما ولد له أول ولد
44	ابن عباس	ما أشرك آدم أن ضربه

دراسة عقديّة

52	عكرمة	ما أشرك آدم ولا حواء
44	ابن عباس	ما أشرك آدم، إن أولها شكر
64	الحسن	هم اليهود والنصارى
58	السدي	يعني: في الأسماء

فهرس الرواة المترجم لهم

- ابن أبي نجيح (عبد الله بن يسار) 49
- ابن إسحاق (محمد بن إسحاق)..... 37
- ابن جريج (عبد الملك بن جريج)..... 41
- ابن حميد (محمد بن حميد)..... 37
- ابن زيد (عبدالرحمن بن زيد بن أسلم)..... 29
- ابن فضيل (محمد بن فضيل) 51
- ابن وكيع (سفيان بن وكيع)..... 51
- ابن وهب (عبد الله بن وهب بن مسلم) 29
- أبو الجماهر (محمد بن عثمان التنوخي)..... 33
- أبو زرعة (عبد الرحمن بن عمرو)..... 58
- أبو عاصم (الضحاك بن مخلد) 48
- أبو عمر الحوضي (حفص بن عمر)..... 44
- أبو العلاء (ابن الشخير)..... 32
- أسباطُ (بن نصر الهمداني)..... 58
- الحسن البصري..... 26
- الحسن بن عطية العوفي 39
- الحسين بن الحسن العوفي..... 39
- الحسين بن داود المصيبي 40

-
- 52 - الزبير بن الحرّيت
- 40 - القاسم بن الحسن بن يزيد
- 32 - المعتمر بن سليمان التيمي
- 55 - بشر بن معاذ
- 41 - حجاج بن محمد المصيبي
- 45 - خالد بن عبد الله
- 43 - خصيف بن عبدالرحمن الجزري
- 37 - داود بن الحصين
- 51 - سالم بن أبي حفصة
- 39 - سعد بن محمد العوفي
- 55 - سعيد بن أبي عروبة
- 34 - سعيد بن بشير
- 43 - سعيد بن جبير
- 52 - سلمة بن الفضل
- 32 - سليمان بن طرخان التيمي
- 63 - سهل بن يوسف
- 26 - عبدالصمد بن عبدالوارث
- 42 - عتاب بن بشير
- 45 - عطاء بن السائب

- 39 عطية بن سعد العوفي -
- 34 عقبة بن عبد الله الأصم -
- 37 عكرمة مولى ابن عباس -
- 44 علي بن الحسين الهسنجاني -
- 26 عمر بن إبراهيم -
- 63 عمرو بن دينار -
- 57 عمرو بن حماد -
- 49 عيسى بن ميمون الجرشي -
- 26 قتادة -
- 34 مجاهد -
- 33 محمد بن إدريس الحنظلي -
- 54 محمد بن ثور -
- 38 محمد بن سعد -
- 32 محمد بن عبد الأعلى -
- 48 محمد بن عمرو بن العباس -
- 54 معمر بن راشد -
- 57 موسى بن هارون -
- 52 هارون بن موسى -
- 55 يزيد بن زريع -

29 - يونس بن عبد الأعلى

فهرس المصادر والمراجع

١. أحكام القرآن لابن العربي، [دار الكتب العلمية، بيروت، 1408 هـ].
٢. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، [دار عالم الفوائد، بدون].
٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، [المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون].
٤. الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والعناد، د. صالح للفوزان [الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط الثانية، 1412 هـ].
٥. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لأبي شهبة، [مكتبة السنة، ط الرابعة، 1408 هـ].
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، [دار إحياء الكتب العربية، ط الأولى، 1376 هـ].
٦. التحرير والتنوير، لابن عاشور، [الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م].
٧. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1415 هـ].
٨. الثقات لابن حبان، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، [دار الفكر، ط الأولى، 1395 هـ].

٩. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله لقرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي،
[مؤسسة الرسالة، ط الأولى، 1427هـ].
١٠. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، [مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط الأولى، 1371هـ].
١١. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق: د. عبدالله التركي،
[مركز هجر، القاهرة، ط الأولى، 1424هـ].
١٢. الدر النضيد في تخريج كتاب التوحيد، لصالح العصيمي، [دار ابن
خزيمة، ط الأولى، 1413هـ].
١٣. الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين، [دار ابن الجوزي، ط
الأولى، 1422هـ].
١٤. الشفا في أخبار المصطفى، للقاضي عياض، [دار الكتب العلمية،
بيروت، بدون].
١٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم
نصر، [دار الجيل، بيروت، ط الثانية، 1416هـ].
١٦. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، بتحقيق: د. سهيل
زكار، [مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى، 1412هـ].
١٧. الكشف عن حقائق عوامض التنزيل، للزنجشيري، تحقيق: عادل
عبدالموجود، [مكتبة العبيكان، ط الأولى، 1418هـ].
١٨. الكشف والبيان، لأبي إسحاق الثعلبي، [دار إحياء التراث، بيروت،

ط الأولى، 1422 هـ].

١٩. كتاب الكليات، لأبي البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش

[مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419 هـ].

٢٠. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن

الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، [المكتبة الإمدادية، ط الثانية،

1420 هـ].

٢١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1422 هـ].

٢٢. المستدرک على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم، [دار المعرفة، بيروت،

بدون].

٢٣. المواقف في علم الكلام للإيجي [دار عالم الكتب، بيروت، بدون].

٢٤. النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد، لجاسم الفهيد

، [دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط الأولى، 1404 هـ].

٢٥. الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخر، [دار

إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، 1420 هـ].

٢٦. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، [دار الغرب

الإسلامي، ط الأولى، 1433 هـ].

٢٧. تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد، لفريح البهلال، [دار الأثر

، الرياض، ط الأولى، 1415 هـ].

٢٨. تفسير ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون ، [مؤسسة قرطبة، ط الأولى، 1421هـ].
٢٩. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1413هـ].
٣٠. تفسير البغوي "معالم التنزيل"، تحقيق: محمد النمر وآخرين، [دار طيبة، الرياض، ط الأولى، 1409هـ].
٣١. تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، [دار الفكر، بيروت، 1399هـ].
٣٢. تفسير السعدي المسمى تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبدالرحمن اللويحق، [مؤسسة الرسالة، ط الأولى، 1432هـ].
٣٣. تفسير الفخر الرازي، [دار الفكر، ط الأولى، 1401هـ].
٣٤. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا، [الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م].
٣٥. تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد الطيب، [مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط الأولى، 1417هـ].
٣٦. تفسير القرآن للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم، [مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، 1410هـ].
٣٧. تفسير الماوردي "النكت والعيون"، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، [دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون].

٣٨. تفسير النسفي، تحقيق: مروان الشعار، [دار النفائس، بيروت، 2005م].
٣٩. تقريب التهذيب، لابن حجر، [دار الرشيد، سوريا، ط الثالثة، 1411هـ].
٤٠. تهذيب التهذيب لابن حجر، [مؤسسة الرسالة، بدون].
٤١. تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله، تحقيق: أسامة العتيبي، [دار الصميعة، الرياض، ط الأولى، 1428هـ].
٤٢. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، [مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون].
٤٣. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1422هـ].
٤٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي، [دار إحياء التراث، بيروت، بدون].
٤٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي، تحقيق: عادل أحمد و آخر، [دار عالم الكتب، طبعة خاصة، 1423 هـ].
٤٦. روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم، [بدون].
٤٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني [مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى، 1412هـ].
٤٨. سنن الترمذي، تحقيق: د. إبراهيم عطوه، [مكتبة مصطفى الباني

- الخلبي، مصر، ط الثانية، 1395هـ].
٤٩. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، [دار الصميعي، الرياض، ط الأولى، 1417هـ].
٥٠. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، [مؤسسة الرسالة، ط الثانية، 1402هـ].
٥١. شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب [دار الكتب العلمية، ط الأولى، 1421هـ].
٥٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر المعرفة، بيروت، 137٩].
٥٣. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني [دار الفكر، بيروت، بدون، 1403هـ].
٥٤. قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحربي، [دار القاسم، ط الأولى، 1417هـ].
٥٥. كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، [مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، 1421هـ].
٥٦. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، [دار البشائر، بيروت، ط الأولى، 1423هـ].
٥٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن ابن قاسم [دار الوفاء، ط الثالثة، 1426هـ].
٥٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر [مؤسسة

الرسالة، ط الأولى، 1416هـ].

٥٩. المعجم الكبير للطبراني، ت: حمدي السلفي، [ط الثانية، 1405هـ].

٦٠. منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، [ط الأولى، 1406هـ، بدون].

٦١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي معوض، [دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ].

فهرس الموضوعات

2	مُتَكَلِّمَاتُ.....
4	مشكلة البحث:.....
5	حدود البحث:.....
6	أهمية البحث وأسباب اختياره:.....
6	إجراءات البحث:.....
8	خطة البحث:.....
10	مُهَيِّدٌ.....
10	عصمة الأنبياء عليهم السلام.....
12	عصمتهم في تبليغ الرسالة:.....
13	عصمتهم من الكفر والشرك بالله تعالى:.....
17	عصمتهم من الوقوع في الذنوب:.....
18	أقوال العلماء في عصمتهم من الذنوب.....
20	القول الراجح في هذه المسألة.....
24	الأحاديث الواردة في تفسير الآية.....
25	حديث سمرة بن جندب <small>رضي الله عنه</small>
29	حديث عبد الرحمن بن زيد.....
31	الآثار الواردة عن الصحابة <small>رضي الله عنهم</small>

- 32 الأثر الوارد عن سمرة بن جندب رضي الله عنه
- 33 الآثار الوارد عن أبي بن كعب رضي الله عنه
- 36 الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما
- 47 الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء
- 48 الأثر الوارد عن مجاهد:
- 50 الأثر الوارد عن سعيد بن جبير:
- 52 الأثر الوارد عن عكرمة:
- 54 الأثر الوارد عن قتادة:
- 57 الأثر الوارد عن السدي:
- 60 الأثر الوارد عن أبي مالك غزوان:
- 61 الأثر الوارد عن ابن زيد:
- 55 الآثار الواردة في تفسير الآية بما سوى آدم وحواء
- 66 سياق الآية الكريمة وأثره في تفسيرها.
- 68 بيان أهمية السياق وتفسير القرآن بالقرآن
- 71 اختلاف العلماء في قبول قراءة (شركا)
- 76 ترجيح قبول قراءة (شركا) وبيان وجهها
- 79 أقول العلماء في الوصل والفصل في الآية
- 80 اختلاف العلماء في تحديد موضع الفصل في الآية
- 80 تنوع الضمائر في الآية

83	اختلاف العلماء في عود ضمير المفرد.....
85	اختلاف العلماء في عود ضمائر التثنية.....
89	اختلاف العلماء في عود ضمير الجمع.....
91	أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة.....
92	تمهيد.....
94	القائلون بأن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء.....
100	أدلة أصحاب هذا القول.....
103	القائلون بأن المراد بالآية الكريمة المشركون من قريش.....
106	أدلة أصحاب هذا القول.....
107	القائلون بأن المراد بالآية هو جنس بني آدم.....
107	الاختلاف في المراد بأصل القصة.....
107	القائلون بأن القصة بكاملها في جنس بني آدم.....
110	أدلة أصحاب هذا القول.....
114	القائلون بالاستطراد من الشخص إلى الجنس.....
116	أدلة أصحاب هذا القول.....
118	مناقشة دلالة السياق.....
119	مناقشة دلالة الأحاديث والآثار.....
120	ضعف الأحاديث الواردة في تفسير الآية الكريمة.....
121	ضعف الآثار الواردة عن الصحابة في تفسير الآية.....

- 121 الجواب عن أثر سمرة رضي الله عنه في التسمية.
- 121 ضعف أكثر الآثار الواردة عن التابعين.
- 122 نقد أصل القصة من جهة متنها.
- 123 الجواب عن أثري مجاهد وقتادة.
- 126 مناقشة دلالة تنزيه الأنبياء عليهم السلام.
- 127 القول الراجح في هذه المسألة.
- 129 الخاتمة.
- 131 الفهارس العامة.
- 132 فهرس الآيات القرآنية.
- 135 فهرس الأحاديث النبوية.
- 136 فهرس الآثار.
- 138 فهرس الرواة المترجم لهم.
- 142 فهرس المصادر والمراجع.
- 149 فهرس الموضوعات.